

الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وانعكاساتها على الدول النامية مع الإشارة إلى مصر

منار علي محسن مصطفى*

ملخص: يتناول هذا البحث تعريفاً بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ومبادئها العامة والالتزامات المحددة التي تتقدم بها الدول والمعاملة التفضيلية للدول النامية وتطور المفاوضات ما بعد مراكش وأهمية دور الدول النامية في صياغة الاتفاقية، كما يتعرض لأثر هذه الاتفاقية على الاقتصادات النامية من خلال الدراسات التي تمت في هذا الموضوع سواء النظرية منها أم التطبيقية. ويتناول البحث بالتحليل أيضاً انعكاس هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري وأهم الدراسات التي تمت في هذا الشأن.

المصطلحات الأساسية: الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، تبادل الخدمات عبر الحدود، استهلاك الخدمة خارج الحدود، الوجود التجاري لموردي الخدمات، الخدمات المقدمة من خلال انتقال الأشخاص الطبيعيين، الالتزامات العامة لتجارة الخدمات، الالتزامات المحددة، الجداول الوطنية، معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

مقدمة:

ظل قطاع الخدمات لفترة طويلة مستبعداً عن نطاق الاتفاقيات متعددة الأطراف داخل الجات، على اعتبار أنه لا يقدم فرصاً جيدة لانتعاش التجارة الدولية على غرار القطاع السلعي نظراً للقيود الفنية والمؤسسية والتنظيمية التي حالت دون ذلك. هذا وقد أدت مجموعة من التطورات العالمية في العقدين السابقين إلى تحقيق نمو ملحوظ في القطاع الخدمي⁽¹⁾ وزيادة التبادل الخدمي على المستوى العالمي، مما

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(1) يمثل القطاع الخدمي ما يقرب من 60% من القيمة المضافة على المستوى العالمي (18 ترليون دولار) عام 1996، وبلغ في المتوسط 37% من القيمة المضافة المتحققة في الدول ذات الدخل المنخفض، و53% في الدول ذات الدخل المتوسط، و70% في الدول ذات متوسط الدخل المرتفع (World trade organization, 1999a).

أظهر الحاجة إلى ضرورة دمجها في إطار اتفاقية الجات. وقد تمثلت أهم هذه التطورات العالمية في تزايد دور الخدمات كمدخلات في العملية الإنتاجية، وظهور وسائل الاتصالات ونقل المعلومات الحديثة وانتشارها، وظهور الخدمات ذات الكثافة في المعرفة والمعلومات، وانفتاح العديد من الدول في قطاعات احتكارية مثل الاتصالات والانفتاح التدريجي لبعض القطاعات المهمة مثل البنوك والتأمين، بالإضافة إلى اتساع نشاط الشركات عابرة القوميات في قطاع الخدمات.

هذا، وتزايدت أهمية القطاع الخدمي على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث بلغت قيمة التجارة العالمية لقطاع الخدمات 1,3 ترليون دولار عام 1997، لتمثل 20% من تجارة السلع والخدمات العالمية. ونمت تجارة الخدمات في الفترة بين 1985 و 1995 بنحو 12% في المتوسط (European commission, 1999d)، وقد ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات من مجموع الاستثمار الأجنبي من 25% في بداية السبعينيات إلى أكثر من 50% في التسعينيات (OECD, 1998)، ومن أكبر الدول المصدرة والمستوردة للخدمات الولايات المتحدة واليابان والمجموعة الأوروبية (ملحق جدول 1)، كما ظهر تزايد في نصيب الدول النامية (ملحق جدول 2)، الذي بلغ نحو ربع الصادرات الخدمية على المستوى العالمي (World Bank, 1999)، التي أظهرت تفوقاً في بعض المجالات، من مثل السياحة والخدمات المالية وقطاع الإنشاءات.

وبناء على الأهمية المتزايدة للقطاع الخدمي سواء على المستوى المحلي أم الدولي، سعت الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، لإدماج هذا القطاع ضمن اتفاقية الجات على الرغم من المعارضة الشديدة لمعظم الدول النامية. وبعد جهود عديدة أدرجت تجارة الخدمات في جولة محادثات أوروغواي التي بدأت في بونتا دل ايسست بأوروغواي عام 1986، وانتهت في مراكش في أبريل 1994، وأصررت الدول النامية على أن تكون المفاوضات في شأن تجارة الخدمات منفصلة عن تجارة السلع تجنباً لارتباط التنازلات بين القطاعين. وقد وضعت أسس تنظيم تجارة الخدمات «الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات» Gats-General Agreement on Trade in Services، ومن ثم في يناير 2002 كان هناك 144 دولة عضواً في منظمة التجارة العالمية، منها 9 دول عربية منضمة إلى اتفاقية الخدمات⁽²⁾.

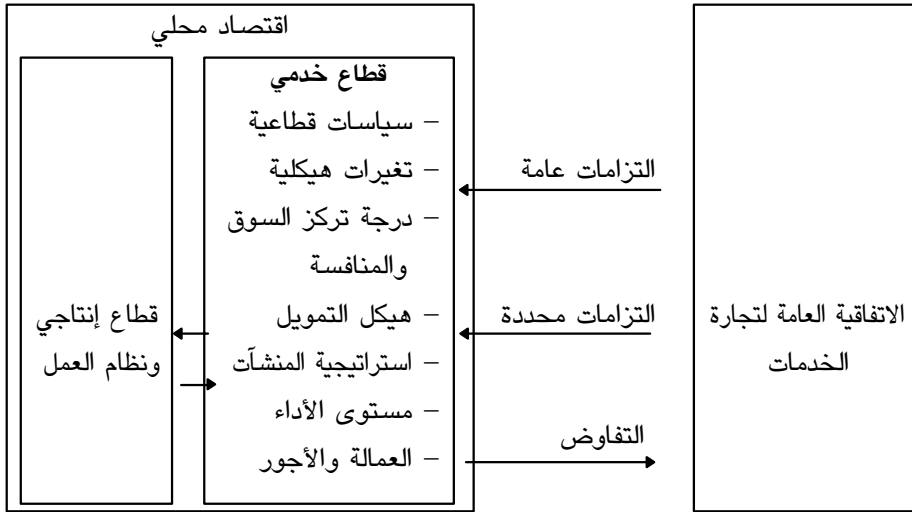
(2) هي مصر والكويت وجيبوتي والمغرب وموريتانيا وتونس والبحرين والإمارات وقطر والأردن وعمان وهناك الجزائر والسعودية والسودان في وضع مراقب.

تتضمن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات مجموعة من الالتزامات العامة والمحددة فيما قد تحدث تحولات مهمة في القطاع الخدمي للدول الأعضاء المنضمة، ومن أبرزها تلك المتعلقة بالسياسات المتبعة داخل القطاع، والتغيرات الهيكلية، ودرجة تركيز السوق والمنافسة، وهيكل التمويل، واستراتيجية المنشآت المحلية، ومستوى أداء القطاع، كما تحدث تحولات في هيكل العمالة والأجور من خلال ما يترتب عليها من تغيير في العلاقات الفنية والتنظيمية والإدارية والمهنية. وتتولد على أثر هذه التحولات في القطاع الخدمي تغيرات في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المحلية، التي يترتب عليها تغير في معدل النمو الاقتصادي ومستوى الرفاهية الاجتماعية.

وكنتيجة طبيعية فإن اختلاف كل من الالتزامات المحددة، سواء من حيث شمولية القطاعات (القطاعات التي تشملها الالتزامات) أم أسلوب الالتزام بالتحديد والقيود المفروضة عليه من ناحية، واختلاف الخصائص الاقتصادية وعلاقات العمل المحلية للقطاع المعني وللاقتصاد المحلي من ناحية أخرى ينتج منه آثار اقتصادية تتباين من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر.

ومن الجدير بالذكر أن أثر الالتزامات الخاصة باتفاقية تجارة الخدمات لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه مولداً آثاراً لردود أفعال تعكس ديناميكية محلية للتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي للدولة، ويعني هذا أن كل دولة عضو تتمتع بقدرة نسبية وديناميكية محلية على تغيير المؤثرات الخارجية من خلال تغيير خصائصها الاقتصادية والاجتماعية، وتختلف هذه القدرة وفقاً لدرجة تقدم أنظمتها وتكامل قطاعاتها والتناسق بين أجهزتها الاقتصادية ومؤسساتها الاجتماعية. يضاف إلى ذلك أن الدول الأعضاء، ومنها الدول النامية، تتمتع بدور فعال - من خلال إسهامها ومشاركتها الفعالة في مفاوضات الاتفاقية - في صياغة الالتزامات العامة وما تتضمنه من معاملة تفضيلية للدول النامية والموضوعات المدرجة (انظر الشكل 1).

وقد اختلف كل من الفكر والواقع الاقتصادي حول أثر هذه الاتفاقية على الاقتصادات النامية وحول المكاسب التي ستعود على الدول المشاركة من تحرير تجارة الخدمات. ففي إطار الدراسات النظرية اتفقت مجموعة من المفكرين على الآثار الإيجابية لتحرير تجارة الخدمات على كل من النمو الاقتصادي، والرفاهية



شكل (1): الإطار التحليلي للدراسة

الاقتصادية، ومستوى التوظيف والأجور، وتسهيل برامج الإصلاح الحكومي، وتحقيق اندماج أفضل في النظام العالمي، وتشجيع نقل التكنولوجيا والاستفادة منها، وإن كانت بعض الدراسات قد أبرزت آثاراً سلبية على اقتصادات الدول النامية تنصب أساساً على سوق العمل. أما على المستوى التطبيقي⁽³⁾ فقد تباينت أهداف الدراسات إجمالاً في أربع مجموعات:

- اهتمت المجموعة الأولى بدراسة أثر الاتفاقية على القطاع المعني والاقتصاد المحلي من خلال الالتزامات المحددة سواء الشمولية القطاعية (أي القطاعات التي تشملها الالتزامات المحددة) أم نوع الالتزام (طرق النفاذ إلى الأسواق المحلية).

- ركزت المجموعة الثانية على أهمية اختلاف الخصائص الاقتصادية المحلية ودرجات النمو الاقتصادي لتوضيح اختلاف أثر الاتفاقية.

- أبرزت المجموعة الثالثة دور الديناميكية المحلية لتوجيه الآثار وتحديد درجة استفادة الدول من هذه الاتفاقية.

(3) من الجدير بالإشارة أن فترة تطبيق اتفاقية الخدمات ما زالت غير كافية لتقويم جميع الآثار المترتبة عليها ولا سيما في ظل الضعف النسبي لمستوى الإحصاءات.

- اهتمت المجموعة الرابعة من الدراسات بتحليل الاستراتيجية المستقبلية لتفاوض الدول النامية.

وبدراسة الحالة المصرية، كإشارة تطبيقية لأثر تحرير قطاع الخدمات على اقتصادات الدول النامية، انصب اهتمامنا في محاولة الإجابة عن عدة تساؤلات تركزت فيما يأتي:

- هل قدمت مصر التزاماتها المحددة في القطاع المالي، والسياحة، وخدمات الإنشاءات، والاستشارات الهندسية، والنقل البحري، وبناء على دراسات قطاعية واقتصادية كافية ومستفيضة؟

- هل تعكس هذه الالتزامات سياسة محلية طموحة تأخذ في اعتبارها الديناميكية المحلية وتوظيفها لتحسين الوضع الراهن والإسراع بعملية التنمية الاقتصادية أم كانت مجرد التزامات متحفظة لا تعكس سوى السياسات المطبقة حالياً.

وبناء على ما سبق تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول تعريفاً بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ومبادئها العامة والالتزامات المحددة التي تتقدم بها الدول والمعاملة التفضيلية للدول النامية وتطور المفاوضات ما بعد مراكش وأهمية دور الدول النامية في صياغة الاتفاقية، بينما يعرض المبحث الثاني لأثر هذه الاتفاقية على الاقتصادات النامية من خلال الدراسات التي تمت في هذا الموضوع سواء النظرية منها أم التطبيقية. أما المبحث الثالث والأخير، فيتناول بالتحليل انعكاس هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري وأهم الدراسات التي تمت في هذا الشأن.

المبحث الأول - الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تخفيف القيود والحواجز على تجارة جميع أنواع الخدمات مع رفع مستوى التحرير تدريجياً، ووضع أسس ومبادئ عامة تضمن قدر الإمكان النفاذ إلى الأسواق في جو من الشفافية وعدم التمييز، وعليه تحتفظ كل دولة عضو بسياق سياستها التنموية الاقتصادية والتجارية بالشكل الذي يناسبها. وتتضمن هذه الاتفاقية العديد من الاستثناءات التي تخول الدول فرض قيود على تجارة الخدمات سواء لأسباب أمنية أم رقابية شريطة أن تكون ضرورية، هذا بالإضافة إلى الاستثناءات العديدة التي يمكن اتخاذها شريطة إدراجها في جداول الالتزامات المحددة، كما تشتمل هذه الاتفاقية على بنود خاصة تمنح بموجبها الدول

النامية معاملة تفضيلية لمساعدتها في تنمية قطاعها الخدمي وتعزيز قدرتها التنافسية في مجال الخدمات.

تتكون الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بصفة عامة من 29 مادة ممثلة في ثلاثة أجزاء: القواعد والمبادئ العامة لتجارة الخدمات، الجداول الوطنية التي تتضمن تحرير بعض القطاعات الخدمية، وملاحق الاتفاقية الأربعة التي تتضمن الشروط الخاصة بتحرير بعض القطاعات الخدمية. وتحليل مواد الاتفاقية (Gatt Secretariat, 1994a, 1994b) يمكن تقسيمها إلى ستة أقسام:

القسم الأول – نطاق الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وتعريفاتها:

تتضمن المادة الأولى من الاتفاقية نطاق تطبيق الاتفاقية، وتعريف تجارة الخدمات، وأهم القطاعات التي تغطيها الاتفاقية:

1 – نطاق تطبيق الاتفاقية:

تنطبق الاتفاقية على أي إجراء تقوم به الدولة العضو يكون له تأثير على تجارة الخدمات. والمقصود بالإجراء أي قانون أو قرارات إدارية أو تنظيمية أو لوائح أو ممارسات (World trade organization, 1999b).

2 – تعريف تجارة الخدمات:

حددت الاتفاقية تعريف تجارة الخدمات بأنها عرض أو تبادل الخدمة بين الدول الأعضاء من خلال أربعة أشكال:

– الشكل 1: تبادل الخدمات عبر الحدود (خدمات تورد من أراضي دولة عضو إلى أراضي الدول الأعضاء الأخرى) Cross Border Supply.

– الشكل 2: استهلاك: الخدمة خارج الحدود (الخدمات التي تتوافر داخل دولة لمستهلك دولة أخرى) Consumption Abroad.

– الشكل 3: عرض الخدمة من خلال الوجود التجاري لموردي خدمات دولة (الوجود التجاري لمؤسسة أو شركة أجنبية في أراضي دولة أخرى) Supply Through Commercial Presence.

– الشكل 4: الخدمات التي يوفرها مواطنو دولة ما داخل الدولة الأخرى من خلال حركة الأشخاص الطبيعيين. Supply Through the Presence of Natural Persons.

3 - القطاعات الخدمية التي تغطيها الاتفاقية:

تنطبق الاتفاقية على جميع قطاعات الخدمات باستثناء الخدمات التي توردها السلطات الحكومية سواء على أساس احتكاري أم على أساس اعتبارات غير تجارية وباستثناء خدمات التشغيل في قطاع النقل الجوي (Hard Rights)⁽⁴⁾. وتصنف منظمة التجارة العالمية القطاع الخدمي إلى 12 قطاع خدمات رئيسية: خدمات الأعمال - خدمات الاتصالات - خدمات التشييد والخدمات الهندسية - خدمات التوزيع - خدمات التعليم - الخدمات البيئية - الخدمات المالية - الخدمات الصحية - خدمات السياحة والسفر - الخدمات الترفيهية الثقافية والرياضية - خدمات النقل - وخدمات أخرى. ويقسم كل قطاع إلى مجموعة أنشطة خدمية تبلغ نحو 160 نشاطاً (WTO Secretariat, 1998b) تتبع تصنيف Central Product Classification “System of the United Nations (cpc)”.⁽⁵⁾

القسم الثاني - القواعد أو الالتزامات العامة لتجارة الخدمات: General Obligations

حددت الاتفاقية في المواد من 2 إلى 15 مجموعة الالتزامات أو المبادئ العامة لتجارة الخدمات، وتشمل ست قواعد رئيسية:

1 - معاملة الدولة الأولى بالرعاية Most Favoured Nation:

نصت الاتفاقية من أجل تسهيل وتفعيل عملية تحرير تجارة الخدمات على ضرورة التزام كل دولة عضو بتعميم أية معاملة تفضيلية تمنحها لدولة عضو أخرى في مجال تجارة الخدمات على باقي الدول الأعضاء. كما أن اتفاقية الخدمات تسمح للدول الأعضاء بمخالفة هذا المبدأ بغرض منح بعض الدول مزيداً من المزايا⁽⁵⁾ شريطة أن يتم تحديد الاستثناءات مسبقاً في جداولها الوطنية، وأن تراجع هذه الاستثناءات بعد خمس سنوات، وألا تستمر لمدة تزيد على عشر سنوات.

(4) وذلك بسبب خصوصية هذا القطاع من حيث صعوبة إجراء تغييرات هيكلية للموامة، واحتياجه وارتباطه الشديد بالحكومة، وتنظيمه عن طريق 3000 اتفاقية ثنائية على المستوى الدولي تنسق بينها منظمة ICAO الدولية منذ اتفاقية شيكاغو عام 1944، الأمر الذي ترتب عليه تحرير قطاع النقل الجوي في أضيق حدود ممكنة بحيث اشتمل على خدمات الصيانة وتصليل الطائرات وتسويق وبيع خدمات النقل الجوي وخدمات نظام الحجز الآلي فقط (Soft Rights). وقد اتفق على أن يتم مراجعة وضع النقل الجوي كل خمس سنوات (Gunther, 1999).

(5) تسمح المادة 5 «بدخول الدولة العضو في اتفاقيات إقليمية من أجل تحرير تجارة الخدمات شريطة أن يغطي عدد محدود من القطاعات، وألا يؤدي إلى زيادة القيود على الدول الأعضاء خارج التكتل، كما تسمح بقيام تكامل أسواق العمل من خلال إعفاء العمالة في التكتل من الحصول على تصريح إقامة وتصريح عمل (المادة 5 مكرر).

2 - الشفافية Transparency:

نظراً لوجود العديد من التنظيمات الخاصة بالنشاط الخدمي، يكون من الصعب تحرير تجارة هذا القطاع دون إمداد الموردين بالمعلومات الخاصة بقواعد هذا القطاع وقوانينه، وقد نصت الاتفاقية على ضرورة التزام الدولة العضو ما يأتي:

- نشر جميع الأنظمة والقوانين والقرارات والاتفاقيات (الثنائية والجماعية) المتعلقة بتجارة الخدمات، وذلك في أقرب وقت وبصفة دورية وعند أي تعديل.
- إخطار مجلس تجارة الخدمات بأية تعديلات تطرأ على الأنظمة والقوانين والاتفاقيات سائلة الذكر على أساس سنوي.

- إنشاء نقاط استعلام لتقديم جميع المعلومات والتشريعات الخاصة بتجارة الخدمات للمستثمرين الأجانب والمهتمين بالاطلاع على مثل هذه المعلومات في خلال عامين من نفاذ الاتفاقية، وهناك قدر من المرونة في المهلة المقررة للدول النامية.

وأشارت المادة «3 مكرر» إلى عدم اضطراب الدولة العضو لنشر المعلومات السرية التي قد تعرقل تنفيذ القوانين أو تضرر بالمصلحة العامة، وبمصالح المنشآت العامة أو الخاصة.

3 - مشاركة الدول النامية:

نصت الاتفاقية على معاملة الدول النامية معاملة خاصة، وذلك من منطلق الاعتراف بمتطلباتها التنموية المميزة، على أن تشمل:

- مرونة أكبر في تحرير قطاعاتها الخدمية.
- تسهيل مشاركتها في تجارة الخدمات، كما ورد في المادة 4، وذلك من خلال التزام الدول الأعضاء الخاصة ما يأتي:

- * زيادة القدرة التنافسية للقطاع الخدمي من خلال نقل التكنولوجيا.
- * تحسين قدرتها على الدخول في قنوات التوزيع وشبكات الاتصال والمعلومات.
- * تسهيل نفاذها للأسواق في القطاعات التي تهمها.
- * إلزام الدول المتقدمة بإنشاء نقاط اتصال (استعلام) خلال سنتين من نفاذ مفعول الاتفاقية بهدف تسهيل حصول موردي الدول النامية من الخدمات على المعلومات الخاصة بالجوانب الفنية والتجارية لتوريد الخدمات، (مع إعطاء الدول النامية مهلة كافية لإنشاء نقاط الاتصال لديها).

- ضرورة توفير معاملة خاصة لأقل الدول نمواً.

- كما تنص المادة 15 من الاتفاقية على ضرورة تجنب دعم الخدمات مع السماح للدول النامية باللجوء، في حدود معينة، إلى هذا الإجراء من أجل برامج التنمية بها.

4 - القواعد والإجراءات المحلية Domestic Regulations:

تنص المادة 6 من الاتفاقية على ضرورة التزام الدول وضع إجراءات وقواعد محلية تتسم بالموضوعية والحياد وتشجيع تحرير تجارة الخدمات، ومن أهمها وضع إجراءات وتخصيص جهات إدارية وقانونية مختصة تسمح لموردي الخدمة بالاستئناف ضد القرارات الإدارية بسرعة وفعالية.

5 - قواعد الاعتراف Recognition:

ينص هذا المبدأ، بهدف تنظيم وضمان الموضوعية في منح التراخيص والسماح لموردي الخدمات الأجانب بالنفاذ إلى الأسواق، على ضرورة التزام الدول الأعضاء وضع قواعد محددة للاعتراف بالشهادات التعليمية ومؤهلات وخبرات موردي الخدمات الأجانب. وتتحدد هذه القواعد بالاتفاق بين الدول الأعضاء وفقاً لمعايير متفق عليها عالمياً، مع ضرورة إخطار مجلس تجارة الخدمات بها.

6 - تحرير المدفوعات الدولية للمعاملات التجارية Liberalization of Current Transactions:

تنص المادة 11 على ضرورة التزام عدم تطبيق أي قيد على التحويلات المالية ومدفوعات العمليات الجارية المتصلة بالتزامات الاتفاقية، إلا أن الاتفاقية تضمنت بنوداً (المادة 12) تسمح بفرض قيود محددة في حالة نشوء صعوبات تتصل بميزان المدفوعات، وبخاصة في حالة الدول النامية، على أن تكون هذه القيود مشروطة بكونها مؤقتة، وتتجنب إحداث أضرار تجارية للأطراف الأخرى، ولا تتعارض مع توجهات صندوق النقد الدولي⁽⁶⁾.

(6) تم بالفعل توقيع اتفاقية بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي في 9 ديسمبر 1996 من أجل تحقيق انساق أفضل في سياسات الدول على مستوى عالمي لتحقيق معدلات نمو أعلى قائمة أساساً على تحرير التجارة ونظام نقدي متحرر من القيود، وتنصب هذه الاتفاقية على طرق التعاون بين المنظمين الممثل في تبادل الاستشارات المؤسسية وتبادل المعلومات والبيانات وتقديم المشورة للدول، وكان من أهم بنود هذه الاتفاقية التشاور في موضوع القيود على ميزان المدفوعات، انظر: (Calikan & Sharer, 1997).

القسم الثالث – الالتزامات المحددة Specific Commitments:

تقدم الدول الأعضاء التزامات محددة في قطاعات خدمية معينة، ويتعين عليها بهذا الصدد التزام مبدئين أساسيين نصت عليهما الاتفاقية في المادتين 16 و 17 هما:

أ – النفاذ إلى الأسواق Market Access:

تهدف الاتفاقية إلى إزالة القيود الكمية والنوعية التي تعوق انسياب تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء، أو التخفيف منها، ومن أهم هذه القيود: تحديد عدد موردي الخدمة المسموح لهم بالعمل داخل الدول المعنية⁽⁷⁾، وتحديد قيمة الخدمات المسموح بتوريدها، وتحديد تنوع المعاملات الخدمية الموردة وطبيعتها وعدد الأشخاص الأجانب العاملين، وتحديد طبيعة الكيان القانوني لموردي الخدمة، وتحديد نسبة مشاركة رأس المال الأجنبي في المشاريع المختلفة محلياً.

وتحدد الدولة العضو في جداولها الوطنية التزاماتها بهذا الشأن والقطاعات التي تسمح بالنفاذ إليها، كما تحدد أي استثناءات عليها.

ب – المعاملة الوطنية National Treatment:

تنص الاتفاقية على ضرورة قيام الدول الأعضاء بمعاملة الخدمات الأجنبية وموردي هذه الخدمات معاملة ليست أقل تفضيلاً من تلك المقدمة لموردي الخدمات المحليين في المجالات الخدمية المحددة في الجداول الوطنية. بمعنى أن تطبق جميع الأنظمة والقوانين والقرارات السارية على الشركات الأجنبية بالطريقة نفسها التي تطبق على الشركات المحلية المماثلة.

وهنا سمح أيضاً للدول الأعضاء بمخالفة هذا المبدأ، على أن تحدد الاستثناءات في الجداول الوطنية، وألا تستحدث استثناءات إضافية في المستقبل. غير أنه يسمح لأي دولة استحداث قيود أو استثناءات جديدة شريطة أن تتشاور مع باقي الدول الأعضاء بخصوصها وتعويض الدول المتضررة.

(7) تنص المادة 8 من الاتفاقية على إمكانية الدولة العضو الحفاظ على الوضع الاحتكاري في قطاع معين. وفي المقابل يتعين عليها التأكد من عدم قيام الشركات الاحتكارية لخدمات معينة بإساءة استخدام وضعها الاحتكاري بطريقة تضر بموردين آخرين في قطاع خارج مجالها. ويتعين أن تخضع الممارسات التجارية المقيدة للتفاوض بغرض إلغاؤها.

القسم الرابع - التزامات بالتحريم التدريجي لقطاع الخدمات:

أ - مفاوضات الالتزامات المحددة:

تلتزم الدول الأعضاء الدخول في مفاوضات مستقبلية متتالية بغرض تحقيق المزيد من التحرير للتبادل الخدمي، وذلك بشكل تدريجي وعبر الجولات المستقبلية مع احترام متطلبات السياسات المحلية، وبخاصة للدول النامية.

ب - الجداول الوطنية National Schedules:

تلتزم كل دولة عضو توقع على اتفاقية الخدمات تقديم التزاماتها الخاصة ضمن الجداول الوطنية، وتحدد في هذه الجداول القطاعات الخدمية التي تريد تسهيل دخول الشركات الأجنبية للعمل في السوق المحلي، وتقسم هذه الجداول إلى ثلاثة أنواع من الجداول (World trade organization, 1997):

– جداول أفقية: تتعهد فيها كل دولة عضو بتقديم التزامات «أفقية» تتألف من مجموعة من السياسات والإجراءات التي تنطبق على جميع القطاعات الخدمية التي تقدمت بعروض أو التزامات بشأنها، وليس على قطاع بعينه دون آخر، كذلك يحق لها تحديد قيود «أفقية» تنطبق على جميع القطاعات الخدمية التي تقدمت بعروض أو التزامات بشأنها.

– جداول قطاعية: تتعهد الدولة بتقديم التزامات محددة في قطاعات معينة بشأن تحريرها، وتصاغ هذه الالتزامات في جداول قطاعية تتضمن ما يأتي:

* القطاعات والأنشطة الخدمية التي تلتزم الدولة تحريرها.

* درجة الانفتاح المقررة في هذه القطاعات (طرق النفاذ للأسواق المسموح بها) والقيود عليها بحسب أشكال توريد الخدمة الأربعة.

* شروط وقيود المعاملة الوطنية بالنسبة للقطاعات الخدمية التي التزمت تحريرها، ويجب أن تحدد الاستثناءات بحسب أشكال توريد الخدمة الأربعة.

– جدول الاستثناءات على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: وتدرج فيه الاستثناءات على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كما وردت في اتفاقياتها الثنائية والمتعددة الأطراف.

ج - تعديل الجداول:

يحق للدول تعديل جداولها كسحب التزام أو تعديله بعد ثلاث سنوات من نفاذه، وعلى العضو الذي يلجأ إلى سحب التزام ما أن يتشاور ويتفاوض حول تسويات تعويضية مع الدول الأخرى التي تأثرت مصالحها بالتعديل، أما في حالة إضافة تحرير قطاع فيكون ذلك دون أي قيد.

القسم الخامس - الإجراءات المؤسسية Institutional Provisions:

ويتضمن البنود المؤسسية الخاصة بالتشاور وفض المنازعات وإقامة مجلس تجارة الخدمات ومسؤولياته سواء بمتابعة عمل الاتفاقية وتسهيل تحقيق أهدافها، أو تقديم المساعدة الفنية لموردي الخدمات من قبل سكرتارية منظمة التجارة العالمية، وبخاصة للدول النامية والتعاون الفني مع المنظمات الأخرى.

القسم السادس - الإجراءات النهائية Final Provisions

ويشتمل على مجموعة من التعريفات ومجموعة من الملاحق، حيث تتضمن الاتفاقية عدداً من الملاحق المتعلقة ببعض القطاعات الخدمية لمعالجة قضايا ترتبط بهذه القطاعات دون غيرها. وتشتمل هذه الملاحق على ملحق حول حركة الأشخاص الطبيعيين، وملحق حول الخدمات المالية، وملحق حول الاتصالات، وملحق خدمات النقل الجوي.

مفاوضات تجارة الخدمات ما بعد مراكش:

وفي أبريل 1994، ومع اختتام جولة أوروغواي لم يتسن للدول المتفاوضة الانتهاء من جميع القضايا المتعلقة بتجارة الخدمات والتوصل إلى اتفاق حول المسائل الخاصة بها. لذلك تقرر إجراء مزيد من المفاوضات بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية بين الدول الأعضاء حول بعض القطاعات الرئيسية بهدف مزيد من تحريرها، وهي قطاع الاتصالات الأساسية والنقل البحري، وحركة الأشخاص الطبيعيين والخدمات المالية (Secretariat de l'OMC, 1998).

* ونظراً لأهمية تحرير قطاع الاتصالات الأساسية وما له من دور حيوي في تنشيط تبادل السلع والخدمات، ترك باب المفاوضات مفتوحاً في هذا القطاع حتى فبراير 1997، نتيجة لانخفاض مستوى الالتزامات فيه من قبل الدول المختلفة بسبب

الاحتكار الحكومي لهذه الخدمة في عدد كبير منها⁽⁸⁾. وبلغ، في بداية عام 1998، عدد الدول التي قدمت التزامات في قطاع الاتصالات 89 دولة عضواً، اختلفت فيما بينها من حيث درجة شمولية الالتزامات ونوعها. فعلى الرغم من قيام جميع الدول المتقدمة بتقديم التزامات في الاتصالات الأساسية وفي معظم أنشطة الاتصالات ذات القيمة المضافة، ومن تفضيلها للشكلين الأول والثاني لتوريد الخدمة (توريد الخدمة عبر الحدود، والاستهلاك في الخارج)، فإن الدول النامية (نحو 52 دولة) قدمت التزامات في الأنشطة ذات القيمة المضافة، وبعض منها فقط في الاتصالات الأساسية، كما اشتملت التزاماتها بصفة عامة على الأشكال الثلاثة لتوريد الخدمة (توريد الخدمة عبر الحدود، والاستهلاك في الخارج، والوجود التجاري). هذا وقد تمثلت أكثر القيود استخداماً في هذا القطاع في عدد الموردين والكيان القانوني ومشاركة رأس المال الأجنبي. وقد بلغت القيود المفروضة في الدول النامية نحو خمسة أضعاف القيود المنصوص عليها في الدول المتقدمة على عدد الموردين وأربعة أضعاف الكيان القانوني للشركة الموردة للخدمة، بينما تساوت تقريباً القيود بين المجموعتين في حالة مشاركة رأس المال الأجنبي (WTO Secretariat, 1994c).

* أما في مجال القطاع المالي فقد استمرت أيضاً المفاوضات بشأنها حتى يوليو 1995، حيث قدمت 29 دولة عروضاً بتحرير القطاع المالي وأرفقتها بما يسمى بالبروتوكول الثاني للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (منها مصر)، وبذلك ارتفع عدد الدول التي قدمت التزامات إلى نحو 97 عضواً (World trade organization, 1999c).

وعلى أثر انعقاد جولة جديدة من المحادثات في أبريل 1997 بهدف رفع مستوى الالتزامات وقع البروتوكول الخامس بين 70 دولة عضواً ليدخل حيز التنفيذ في مارس 1999، وبذلك ارتفع عدد الدول التي اتخذت التزامات محددة في قطاع الخدمات المالية إلى 102 دولة عضو (Organisation mondiale du commerce, 1999). ومن خلال تحليل (Mattoo, 1998) لهذه الالتزامات في الدول النامية اتضح أن مؤشرات التحرير أعلى في قطاع البنوك من قطاع التأمين، وأن هناك اتجاهًا عامًا

(8) تمثلت معظم الالتزامات في هذا القطاع في خدمات الاتصالات ذات القيمة المضافة المرتفعة وبخاصة خدمات البريد الإلكتروني وخدمات الدخول على قاعدة المعلومات)، انظر (Tuthill, 1998).

لالتزام التحرير في الدول الصغيرة أكبر منه في الدول الكبيرة. وهذه الالتزامات كانت أوسع نطاقاً في الدول الإفريقية ودول أوروبا الشرقية عن دول آسيا وأمريكا اللاتينية، كما أن الدول الآسيوية قدمت التزامات تحرير أعلى من أمريكا اللاتينية في قطاع التأمين وأقل في البنوك.

* كذلك مدد التفاوض في قطاع النقل البحري حتى 30 يونيو 1996 لفتح الباب لتقديم المزيد من التزامات تحرير هذا القطاع؛ إذ بلغ عدد الدول المقدمة للالتزامات المحددة في النقل الدولي 29 دولة عضواً في نهاية المحادثات (منها 21 دولة في نقل البضائع والأشخاص وخمس فقط لنقل البضائع وثلاث فقط للركاب) و26 دولة قدمت التزامات في الخدمات الملحقة وست دول فقط في خدمات المواني (WTO Secretariat, 1998a)، ونظراً لعدم التوصل إلى نتائج ملحوظة على مستوى هذا القطاع فقد اتفق على إدراجه في مفاوضات عام 2000.

* أما في مجال انتقال الأشخاص الطبيعيين فقد اختتمت المفاوضات في يوليو 1995 ولم تقدم التزامات ذات شأن في هذا الخصوص نظراً لحساسية الدول المتقدمة لهذا المجال⁽⁹⁾ وإن كان هناك التزامات بشأن انتقال العمالة المتخصصة عالية المستوى من الخبرة. وهذا الموضوع مفتوح للتداول مستقبلاً، وبخاصة أنه ذو أهمية قصوى للدول النامية بصفة عامة (Croome, 1998) ولبعض منها بصفة خاصة، مثل مصر.

كما بدأت جولات جديدة للمفاوضات مع بداية عام 2000 بشأن تقدم سير تحرير الخدمات. وتهدف المفاوضات الجديدة لزيادة المستوى العام للالتزامات المحددة ورفع مستوى الالتزامات في قطاعات معينة من أهمها قطاع الخدمات المهنية، وبخاصة المحاسبة وقطاع التوزيع والإنشاء والتعليم والخدمات الصحية والنقل البحري والاتصالات الأساسية والقطاع المالي. كما سوف يدمج بها موضوعات مهمة لم تكن مدرجة من قبل، منها دعم القطاع الخدمي والأسواق العامة

(9) أبرزت بعض الدراسات أن انتقال العمالة غير الماهرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة يؤدي في كثير من الأحيان إلى انخفاض أجور العمالة غير الماهرة الوطنية والبطالة، وبخاصة في حالة صعوبة إجراء تغييرات هيكلية للانتقال إلى الأنشطة الكثيفة في العمالة الماهرة والمتخصصة، انظر: (Slaughter & Swagel, 1997).

(مشتريات الحكومة من الخدمات)، والاعتبارات الفنية ونظم منح التراخيص (International monetary fund, 1999). وفي إعلان الدوحة عام 2001 وضعت الخطوات والإجراءات المستقبلية للمفاوضات المتعلقة بتجارة الخدمات، وكذلك برنامج العمل مع تحديد آخر موعد للانتهاء من التفاوض وتقديم الالتزامات.

دور الدول النامية في صياغة اتفاقية تجارة الخدمات:

قبل أن نستعرض الدراسات التي تناولت أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على الدول النامية، يكون من الضروري تحليل أهمية دور الدول النامية في مفاوضات أوروغواي وفي تشكيل الاتفاقية بصورتها الحالية.

اختلف موقف الدول النامية إزاء مطالبة الولايات المتحدة، عند بدء المفاوضات، بإخضاع التجارة الدولية في الخدمات لآليات النظام التجاري العالمي والمطبق على تجارة السلع على نحو لا يتعارض مع قوانين ولوائح مختلف الدول. فعلى الرغم من وقوف بعض الدول حديثة العهد بالتصنيع بجانب الولايات المتحدة⁽¹⁰⁾ وتأييد هذا الطلب مثل كوريا وسنغافورة، وبخاصة أن القطاع الخدمي يؤدي دوراً مهماً في متحصلاتها من الصرف الأجنبي، وقفت دول نامية أخرى وعلى رأسها الهند والبرازيل والأرجنتين ومصر والكويت وباكستان ونيجيريا (مكتب التمثيل التجاري، 1993) في موقف الرفض، وكانت أوجه الخلاف بين المجموعتين منصبة في ثلاثة اتجاهات:

أ - إدخال تجارة الخدمات في إطار مفاوضات أوروغواي:

أيدت الدول المتقدمة إدخال تجارة الخدمات في إطار المفاوضات بينما عارضت الدول النامية ذلك للأسباب الآتية:

* اعتبار تحرير تجارة الخدمات تهديداً لسيادتها الوطنية وسيطرتها على أجهزتها القومية في قطاع البنوك والتمويل والنقل والاتصالات مما قد يعرض الاستقرار النقدي والمالي لتيارات الأجهزة المصرفية والأسواق المالية العالمية واتجاهاتها.

(10) لمزيد من التفصيل حول مركز تجارة الخدمات في اقتصادات الدول المختلفة ودورها التفاوضي، انظر (سامي عفيفي حاتم، 1993).

* تعريض الدول النامية لمنافسة خارجية هي غير قادرة على مواجهتها، وبخاصة أن الخدمات أصبحت كثيفة المعرفة والمعلومات، وأن الدول المتقدمة والشركات عابرة القوميات المنتمية لها لديها تفوق نسبي في تلك المجالات.

* افتقار الدول النامية للدراسات بشأن تحرير التجارة وأثرها على اقتصادها القومي، وهو ما يساعدها على عرض اقتراحات واضحة في هذا الموضوع، كما أن الدول النامية كمجموعة غير منظمة لا تستطيع أن تأخذ موقفاً موحداً، كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة التي لديها لجان مشتركة تدرس وتحلل دور تجارة الخدمات في اقتصادياتها واحتمالات تطورها في المستقبل (Mark & Helleiner, 1988).

ب - مجال أو نطاق تحرير تجارة الخدمات:

تركز مجال الخلاف الثاني حول ماهية الخدمات التي تدخل إطار المفاوضات، حيث رأت الدول الصناعية ضرورة إدخال القطاعات ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية في حين طالبت الدول النامية بإدخال حرية انتقال الأشخاص الطبيعيين، كما تركز الاختلاف حول موضوع تصنيف الخدمات وما تستند إليه من إحصاءات.

ج - إطار اتفاقية تجارة الخدمات:

اعترضت الدول النامية على طرح اتفاقية تجارة الخدمات في إطار الاتفاقية العامة لتجارة السلع. وذلك خوفاً من الربط الذي يمكن أن يحدث بين التسهيلات التي تحصل عليها في مجال السلع والتسهيلات التي ستقدمها في الخدمات.

وأخيراً، وبعد عدة مفاوضات أظهرت فيها بعض الدول النامية دوراً خاصاً في سياقها⁽¹¹⁾ (وبخاصة المقترحات المقدمة من المكسيك والأرجنتين

(11) قام (Michalopoulos 1998) بدراسة حول قياس وتحليل أهمية تمثيل ومشاركة الدول النامية في نشاط منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على قرارات المنظمة ووجد أنه من عام 1982 إلى عام 1997 زاد عدد الدول النامية الأعضاء بمنظمة التجارة من 65 عضواً إلى 97 دولة عضواً، ومن ثم زادت نسبة عضوية الدول النامية من 66% عام 1982 إلى 74% عام 1997، ووجد أن هناك مجموعتين من الدول النامية: زادت مساهمة المجموعة الأولى في نشاط المنظمة والعمل في مجموعات عمل، وبعضها أخذ دوراً قيادياً في بعض اللجان مثل (شيلي وكوريا والبرازيل وباكستان)، وقامت بزيادة عدد ممثليها وعدد أفراد بعثتها في منظمة التجارة (مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي ومصر وكوريا والمكسيك وتايلاند)، وكان لهذه المجموعة دور إيجابي في قرارات المنظمة على الرغم من عدم وجود انساق في الآراء داخل هذه المجموعة في كل الحالات نتيجة اختلاف المصالح. أما المجموعة الثانية التي تمثل أكثر من 50% من الدول النامية الأعضاء وهي ذات مستوى دخل منخفض، فإنها لم تغير من وضعها التمثيلي ومشاركتها الفعالة منذ بداية الثمانينيات وذلك لضعف مؤسساتها. وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق مزيد من المشاركة والتمثيل للدول النامية لتحسين إفادتها من المنظمة في المفاوضات المقبلة.

والبرازيل)⁽¹²⁾ أدرج قطاع الخدمات في مفاوضات جولة أوروغواي بناء على إصرار الولايات المتحدة والدول المتقدمة، مع الأخذ في الاعتبار موقف الدول النامية من خلال عدة نقاط:

- انفصال اتفاقية السلع عن اتفاقية الخدمات.
- على الرغم من أن الاتفاقية تشتمل على جميع القطاعات فإنها غير ملزمة إلا للقطاعات التي تقدمت فيها الدول بالتزامات محددة في جداولها الوطنية (ومسموح للدول النامية إذا ارتأت مصلحتها في ذلك بتقديم التزام واحد فقط في قطاع معين).
- قام صندوق النقد الدولي بتجهيز تصنيف تفصيلي لإحصاءات تجارة الخدمات على مستوى الأنشطة الخدمية المختلفة الذي يتفق مع تقسيم الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (International monetary fund, 1998).
- مساعدة الدول النامية على تحقيق معدلات كفاءة أكبر في هذا القطاع من خلال تصدير التكنولوجيا المتقدمة ونقلها.
- منح الدول النامية معاملة تفضيلية في الاتفاقية.
- أما بخصوص ضرورة اشتغال المفاوضات على الخدمات كثيفة العمل وخفض قيود تدفق العمالة إلى البلاد الأخرى فقد فتحت الباب لها، ولكن لم تقدم الدول التزامات ذات أهمية في هذا الشأن، وإن كان الموضوع ما زال مفتوحاً للتفاوض.
- تعترف الاتفاقية بأهمية الدعم لبرامج التنمية في الدول النامية.

المبحث الثاني - أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على الدول النامية:

يمكن، بصفة عامة، حصر عديد من الدراسات النظرية التي تناولت تحليل أهم الآثار الإيجابية والسلبية لتحرير تجارة الخدمات، وبخاصة للدول النامية، والدراسات التي تناولت أثر الاتفاقية على حالات تطبيقية لبعض الدول النامية هي:

1 - الدراسات النظرية لآثار تحرير القطاع الخدمي:

إن دعاء تحرير قطاع تجارة الخدمات وفتحه على الأسواق العالمية يستندون في كتاباتهم إلى عدة اعتبارات تتمثل أهمها في المحاور الآتية:

(12) لمزيد من التفصيل حول هذه المقترحات، انظر (أمينة عز الدين عبدالله، 1992).

أ - تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية:

وجد كثير من الكتاب (Borenzstein, Grigoria & Lee, 1998) أن هناك علاقة إيجابية بين سياسات تحرير القطاع الخدمي ومعدلات النمو الاقتصادي. وقد أظهروا أن تحرير قطاع الخدمات، وما ينشأ عنه من انتقال عناصر الإنتاج ومنها رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، يؤدي إلى زيادة رصيد الدولة من رأس المال البشري ورأس المال المادي والتكنولوجيا، كما أن هذا الانتقال يحقق تخصيصاً أفضل للموارد ونقلًا للمعرفة. كما ذهب (Whalley, 1995) إلى أن تحرير قطاع الخدمات يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إمكانية تحقيق التخصص وتعظيم العائد عالمياً، إضافة إلى إمكانية حصول المستهلك على تلك الخدمات في أي مكان من العالم بأفضل الأسعار في ظل سيادة المنافسة التامة وشروط السوق الحر. وأضاف بعض الكتاب أمثال (Hoekman & Braga, 1997) أن وضع قيود على تجارة الخدمات يؤدي إلى زيادة تكلفة الرفاهية، حيث يعمل على اختلاف السعر المحلي عن السعر العالمي للخدمة وما يستتبعه من خسارة لفائض المستهلك لا يعوضها الارتفاع في فائض المنتج، وتكون المحصلة النهائية سالبة على الرفاهية. كما ركز (Otsubo, 1996) على أثر التحرير على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الشفافية وخلق قواعد أفضل للتعامل الدولي والتنبؤ بالظروف الاقتصادية بطريقة أفضل.

وقد اهتم بعض الاقتصاديين بدراسة أثر تحرير قطاعات خدمية بعينها على النمو الاقتصادي، نذكر منها على سبيل المثال:

في القطاع المالي:

لم تعط الأدبيات الاقتصادية اهتماماً كبيراً لدراسة أثر تحرير الخدمات المالية على النمو الاقتصادي، حيث انصبت معظمها على المنظور المحلي من خلال دراسة العلاقة بين نمو القطاع المالي والنمو الاقتصادي سواء أكان قصير الأجل أم طويل الأجل. فقد رأى أصحاب هذا الاتجاه، أمثال (Levine, 1997) و (King & Kevine, 1993)، أن كفاءة القطاع المالي وحسن تنظيمه يؤدي، من ناحية، إلى نمو قصير الأجل من خلال زيادة معدلات الادخار والاستثمار وتحقيق كفاءة أكبر لرأس المال في استخدامات ذات عائد مرتفع لتسهم في زيادة تنوع المنتجات وزيادة جودة الخدمات وإدارة أفضل للمخاطر تعمل على رفع متوسط الدخل الفردي. كما يؤدي، من ناحية أخرى، إلى نمو طويل

الأجل من خلال زيادة التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى تحفيز المستوى التكنولوجي السائد وتحسينه. واختلف الكتاب فيما بينهم حول أهم متغيرات نمو القطاع المالي المؤثرة في النمو الاقتصادي، فمنهم من أرجع النمو الاقتصادي إلى أثر تعميق نمو الأسواق المالية، ومنهم من اهتم بدور القطاع الخاص ومدى مساهمته في القطاع المصرفي، أو نمو القطاع المصرفي بصفة عامة.

وظهرت حديثاً بعض الدراسات التي تناولت أثر تحرير قطاع الخدمات المالية على النمو الاقتصادي وكان من أهمها:

* دراسة بينت أن تحرير الخدمات، وبخاصة المالية منها، يؤدي من ناحية، إلى تقديم الخبرة والمال للأسواق النامية المحلية⁽¹³⁾ وإلى تشجيع الادخار المحلي وتسهيل الاستثمار الأجنبي وتخفيض تكلفة الخدمات المالية للمقترضين، ومن ثم تحقيق كفاءة اقتصادية أعلى في استخدام رأس المال وتحقيق نمو اقتصادي، كما يؤدي من ناحية أخرى، إلى توليد آثار إيجابية في القطاعات الأخرى، من مثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مما يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي (US Council for international business, 1998).

* دراسة وجدت أن تحرير القطاع المالي - إلى جانب تطويره ذاتياً - يمثل عاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال تغير سرعة التراكم الرأسمالي والتأثير على الكفاية الإنتاجية. وقد أشارت إلى أن التحرير دون تطوير القطاع يجلب آثاراً سلبية ومخاطر، من أهمها فقدان السيادة الوطنية لهذا القطاع الإستراتيجي، والتعرض للأزمات المالية (Dobson & Jacquet, 1998).

* دراسة أظهرت أن تحرير القطاع المالي يعمل على تخفيض تكلفة المعاملات والمعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي من خلال مستوى أفضل لتخصيص الموارد، ويتحقق ذلك من خلال ما يأتي: تحويل الأرصدة من المخاطرة الفردية إلى استثمارات طويلة الأجل في أصول مالية قابلة للتداول، وتجميع الاستثمارات في محافظ مالية كبيرة، مما يقلل من المخاطرة ويزيد الاستثمار، ومن ثم النمو، وتمكين المدخرين من تنويع المحافظ المالية مما يقلل من المخاطرة ويؤدي

(13) وفقاً لتقديرات الدراسة المعتمدة على بيانات البنك الدولي الطلب على رأس المال لإقامة البنية الأساسية فقط في دول شرق آسيا تقدر بنحو 1,5 ترليون دولار للسنوات العشر القادمة.

إلى زيادة السيولة. كل ذلك يسمح أيضاً بالاستفادة من اقتصادات الحجم وما توفره من قدرة على مراقبة الإدارات، وتطوير السيطرة والإشراف، وزيادة الشفافية وفقاً لما تقدمه المؤسسات المالية من معلومات عن فرص الاستثمارات المختلفة والبديلة، وتوفير التمويل وضمان نظام المدفوعات مما ينشط إنتاج السلع وتجاريتها والخدمات ويخفض تكلفة المبادلات ويحفز على التخصص (Francois & Schknecht, 1999).

وقد أكدت الدراسة علاقة تحرير القطاع المالي بالنمو الاقتصادي من خلال دراسة حالة 93 دولة أظهرت وجود علاقة قوية بين انفتاح القطاع المالي ودرجة المنافسة فيه من ناحية، وبين النمو الاقتصادي ودرجة المنافسة من ناحية أخرى، مما يعني أن انفتاح القطاع المالي على الخارج يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي. وقدرت الزيادة في معدلات النمو الناتجة عن التحرير في حالات الاقتصادات المدروسة بين مدى 1,3% و 1,6%.

* وفي دراسة أخرى على 53 دولة للفترة بين 1980 و 1995 بهدف تحليل العلاقة بين كل من التحرير المالي والأزمة البنكية ونمو القطاع المالي والنمو الاقتصادي، أكدت أن وجود مؤسسات مالية تعمل بكفاءة يقلل من إمكانية إحداث أزمات بنكية على أثر التحرير المالي (Demiguc - Kunt & Detragiache, 1998).

* وأظهرت دراسة أن وجود القطاع المالي الأجنبي في الدول النامية يعمل على انخفاض أرباح البنوك المحلية والقطاع المالي بشكل عام. وتساعد الدراسة ذلك إلى أن تحرير القطاع المالي يزيد من المنافسة ويؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الخدمات المالية وتخفيض هوامش الأرباح البنكية (Classens & Demirguc-Kunt, 1998).

بالإضافة إلى ما سبق اهتمت مجموعة من الدراسات بتحليل أثر التحرير على النمو الاقتصادي من خلال أثره على استقرار النظام المالي، وهي مسألة حيوية، وبخاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة. فوجدت إحدى الدراسات (Claessens & Glaessner, 1997) أن تقييد الخدمات المالية في عدد من دول جنوب شرق آسيا أدى إلى انخفاض معدلات نمو المؤسسات المالية وإلى وجود نظام مالي غير مستقر. وخلصت دراسة أخرى (Lono & Schuknech, 1998) إلى أن تحرير القطاع المالي يؤدي إلى استقراره من خلال ما يتمتع به من عناصر ثلاثة هي:

- زيادة قدرة القطاع المالي على النمو (من خلال تقوية البنية الأساسية

للقطاع المالي، وزيادة الشفافية، وزيادة القدرة على الرقابة والإشراف، وإدارة أفضل للمخاطرة).

انتقال رؤوس الأموال (مما يؤدي إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد، وتنويع الأدوات المالية، وتوزيع المخاطر دولياً، وزيادة السيولة).

- رفع كفاءة القطاع (من خلال زيادة المنافسة ونقل التكنولوجيا وتنمية القوة البشرية). تؤدي هذه العناصر الثلاثة إلى تحقيق الاستقرار في النظام المالي، ومن ثم النمو الاقتصادي. ولكن الكاتبين أشارا إلى اختلاف أثر التحرير على الاستقرار المالي، ومن ثم النمو الاقتصادي باختلاف شكل توريد الخدمة المالية، وبإجراء مقارنة للأشكال المختلفة وجدا أن أفضل وسيلة هي الوجود التجاري.

قطاع الاتصالات:

أبرز العديد من الكتاب (Vogel, 1996) و (Low & Mattoo, 1998) و (Tuthill, 1998) مجموعة من المسوغات لتحرير قطاع الاتصالات وبخاصة في الدول النامية، تتمثل أهمها في أن الانفتاح العالمي الراهن وما استتبعه من انتقال عناصر الإنتاج وزيادة المنافسة يستلزم خدمات اتصالات متقدمة ذات تكلفة منخفضة وكفاءة عالية، وبخاصة أنها أصبحت تمثل عنصراً مهماً في تكلفة إنتاج السلع والخدمات. كما أن هذه الخدمات أصبحت متاحة عالمياً من خلال التطورات التكنولوجية الأخيرة الممثلة في وسائل الاتصال والمعلومات وانتشارها، التي تسمح بتخفيض تكلفة الاتصالات، وتساعد في تنمية القطاعات الأخرى. ومن ثم يصعب على الحكومات النامية الحفاظ على احتكارها، في ظل هذه التطورات، لتقديم جميع هذه الخدمات الأساسية وذات القيمة المضافة بكفاءة وتكلفة منخفضة. وترى الباحثة Tuthill أنه على الرغم من مشاركة الموردين الأجانب في تقديم خدمات الاتصالات في الدول النامية فإن الحكومات ستظل تؤدي دوراً إشرافياً مهماً في هذا القطاع نتيجة للتنوع الشديد في هذا المجال.

قطاع النقل:

يرى البعض أن تحرير قطاع النقل يفيد الاقتصاد ويرفع من كفاءة إنتاج وتبادل السلع والخدمات، فضلاً عن أنه يساعد على انتعاش القطاعات الأخرى، ومن أهمها قطاع الاتصالات والقطاع المالي والسياحة، كما يساعد على حركة انتقال الأيدي العاملة (European commission, 1999b,c).

خدمات الأعمال مثل المحاسبة والخدمات الاستشارية والقانونية:

يرى بعض الباحثين أن تحرير هذه الخدمات ذات أهمية في تخفيض تكلفة المعاملات، واعتبر بعض الاقتصاديين (Collier & Gunning, 1992) أن ارتفاع تكلفة المعاملات من أكبر العوائق للنمو الاقتصادي في أفريقيا.

كما تعتبر الخدمات التعليمية والصحية حيوية لبناء رأس المال البشري أساس النمو الاقتصادي طويل المدى (Mattoo, 1999a).

ب - آثار إيجابية على مستويات التوظيف والأجور:

يرى (Schmid, 1997) أن تحرير تجارة السلع والخدمات له أثر إيجابي على التوظيف لما يؤدي إليه من رفع معامل المضاعف للقطاعات المختلفة. وفي دراسة (OECD, 1998) وجدت أن تحرير الاستثمارات الدولية، وبخاصة في الدول النامية يؤدي، من ناحية، إلى تحقيق مستوى مرتفع للأجور كما يمثل، من ناحية أخرى، مصدراً أساسياً لتوفير التكنولوجيا والكفاءة الإدارية، مما يترتب عليه زيادة رفاهية الأفراد والإسهام في زيادة الصادرات.

وهناك دراسة أخرى (Slaughter & Swagel, 1997) وجدت أن انتقال كل من الأيدي العاملة إلى الدول النامية - وبخاصة المتخصصة منها - والتكنولوجية تعمل على زيادة الاستثمارات ورفع الإنتاجية ومستويات الأجور مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ج - تسهيل برامج الإصلاح الحكومي:

* ترى مجموعة من الاقتصاديين (Kono, Low, Luanga, Mattoo, Oshikawa, & Schukknecht, 1997) أن تحرير القطاع الخدمي، وبخاصة القطاع المالي، له تداعيات إيجابية على السياسات الداخلية، حيث إن وضع التزامات محددة لفترة زمنية طويلة وبرنامج تحرير تدريجي يجعل السياسات المحلية واضحة ومستقرة سواء للمحليين أو للأجانب، كما أنه يشكل أيضاً حافزاً لتطوير السياسات وبخاصة على المستوى الكلي. هذا بالإضافة إلى أن هذه الالتزامات تعتبر مؤشراً على صحة السياسات المحلية والاستقرار فيها مما يشجع الادخار المحلي ويجذب الاستثمارات الخارجية، ومن ثم يقلل من الحاجة للدعم الحكومي لزيادة الاستثمارات والحاجة إلى القروض الخارجية بالإضافة إلى تشجيع الدول الأخرى لتقديم التزامات مماثلة مما يوجد مناخاً دولياً صحياً.

* يرى (Mattoo, 1999b) أنه إذا كان أحد أسباب فشل سياسات الصناعات

الناشئة في الماضي، وبخاصة في بعض الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية، تمثل في عدم قدرة الحكومات النامية على الالتزام بالتحريير التدريجي لهذه القطاعات سواء أكان ذلك لعوامل تخص حياة المنشأة أم لأسباب ضغط من قبل الجماعات ذات المصالح الخاصة، فإن اتفاقيات الخدمات، في المقابل، تمنح الدول النامية الفرصة للالتزام بالتحريير التدريجي في مهلة زمنية معينة - وإذا لم تلتزم تضطر لتعويض الدول الأعضاء المتضررين - كما تضطرها للقيام بإصلاحات هيكلية وبإقامة نظام صارم للرقابة على المنشآت.

* يرى (Zaroul, 1995) أن تحرير القطاع الخدمي يؤدي إلى مساعدة الحكومات على تنفيذ برامجها من خلال توفير الخدمات المهمة، من مثل النقل والاتصالات والمواصلات والخدمات المالية وخدمات القطاع الإنتاجية.

د - زيادة قدرة المنشآت المحلية على المنافسة واندماج أفضل في النظام التبادلي العالمي:

يشير بعض الباحثين (Braga, 1996) إلى أنه نتيجة تحرير تجارة الخدمات وما يستتبعها من إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا، سوف يسمح للدول النامية بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالخدمات والاستعانة بخدمات موردين أجانب غير موجودة لديهم مما يؤدي إلى عدة آثار انتعاشية على اقتصاداتها، من أهمها: زيادة الصادرات السلعية من خلال تحسين خدمات التوزيع والخدمات الإنتاجية والنقل والاتصالات وإيجاد بنية أساسية متطورة (وقد نجحت دول جنوب شرق آسيا في وضع بنية أساسية متطورة للخدمات لخدمة المنتجين) وأيضاً زيادة الصادرات من الخدمات، وبخاصة في بعض المجالات من مثل السياحة (دول الكاريبي) وأيضاً في مجال الاتصالات (حققت الهند نجاحاً كبيراً في هذا المجال)⁽¹⁴⁾، زيادة العمالة (حيث قدر أن الدول النامية تستطيع أن تستقطب نسبة توظيف تراوح بين 1% و 5% من العمالة الخدمية من الدول المتقدمة)، وتحقيق معدلات عالية من النمو وذلك من خلال إنشاء البنية الأساسية وتمديد آثار انتعاشية في القطاعات الأخرى الإنتاجية والخدمية، وزيادة الإنتاجية والكفاءة في القطاعات المختلفة. ويضيف الباحث أن تحقيق الدول النامية لهذا التقدم مشروط بقدرتها على

(14) بلغت صادراتها من البرنامجيات حوالي 1,75 مليار دولار عام 1997-1998 بمعدل نمو سنوي 50%.

تطوير النظم والقوانين واللوائح المحلية التي تساعد على تحرير الخدمات وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق الاتساق مع الدول الأخرى ذات المصالح المشتركة، وتنمية الموارد البشرية وتطوير السياسات التعليمية والتأهيلية بما يتفق مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية الحديثة لديها، وبخاصة الاستثمار في إنتاج المعدات الرأسمالية والقطاعات الخدمية ولا سيما قطاع الاتصالات الحديثة.

على الجانب الآخر من هذا الاتجاه ظهرت مجموعة دراسات توضح أثر تكلفة تحرير الخدمات على الدول النامية:

* أوضح بعض الاقتصاديين (Easterly, Islam, & Stiglitz, 1999) أن هناك تكلفة للتحرير، وبخاصة للدول النامية والأقل نمواً تجعلها معرضة أكثر من غيرها للصدمات الخارجية نتيجة لضعف اقتصاداتها.

* خلصت إحدى الدراسات (Stiglitz, 1998) إلى أن هناك مجموعتين متضررتين من التحرير تتمثل المجموعة الأولى في المنشآت المحلية المستفيدة من القيود على تجارة الخدمات (لم يعط الاقتصاديون اهتماماً بهذه المجموعة على اعتبار أنها تبحث عن مصالح خاصة على حساب المستهلك)، بينما تتمثل المجموعة الثانية في العمالة الوطنية التي تتضرر من عملية التحرير وتتمثل في: العمالة في المنشآت التي تتمتع بالحماية أو في القطاعات التي ستتعرض للمنافسة بشدة، أو العمال الذين يفقدون أعمالهم نتيجة لإعادة الهيكلة القطاعية أو العمالة غير الماهرة التي تواجه المنافسة الأجنبية. ويرى الباحث أن المحصلة النهائية للتحرير الخدمي ليست بالضرورة إيجابية على مستوى التوظيف، حيث إن هناك اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية تعرقل عملية التحول الهيكلي للعمالة كما تعرقل عملية تعويض العمالة المتضررة مما ينجم عنه انخفاض في مستوى الرفاهية الاجتماعية للحد الذي تضطر فيه بعض الحكومات إلى عرقلة التحرير بدلاً من إيجاد تعديلات خاصة بالتعويض وإعادة الهيكلة.

وقد ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أنه على الرغم من وجود تكلفة للتحرير فإن هناك مجموعة من المكاسب ممثلة في نقل التكنولوجيا والقدرة على الدخول إلى الأسواق العالمية، وتكوين الأيدي العاملة المدربة وطرق تنظيم العمل، وزيادة رفاهية المستهلك، وفتح مجالات جديدة للمنشآت المحلية ودفعها للتطوير وإمدادها بالمدخلات وخدمات البنية الأساسية، مما يحتم على الدول النامية التعامل بحرص في التزاماتها في الاتفاقية، ولكن دون الوصول إلى نبذ التحرير.

2 - دراسات تطبيقية حول أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على الدول النامية:

احتل موضوع أثر اتفاقية تجارة الخدمات على الدول النامية، في أواخر الثمانينيات ومنذ بدء المفاوضات، أهمية خاصة. وقد اشتركت معظم الدراسات في نتيجة مؤداها أن انضمام الدول النامية لهذه الاتفاقية ينطوي على فرصة الوجود داخل هذا المنتدى الاقتصادي المهم، حيث يكون لكل دولة عضو حق وصوت واحد مؤثر على مستقبل الاقتصاد العالمي، وتستفيد الدول النامية من المزايا التفضيلية التي تقضي الاتفاقية بتعميمها على الأعضاء، والتي كان من الصعب الحصول عليها إذا اعتمدت على قوتها التفاوضية فقط، ومن أهمها امتيازات دخول الأسواق، والاستفادة من المعاملة التفضيلية الخاصة بالدول النامية والدول الأقل نمواً من ناحية مرونة إبقاء بعض أسواق خدماتها من دون تحرير لفترة معينة، ومبدأ مشاركة الدول النامية في حصة من تجارة الخدمات ومن ناحية سهولة الوصول إلى التكنولوجيا وقنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

وقد اختلفت هذه الدراسات فيما بينها حول طرق دراسة هذه التأثيرات ومداها، ويمكن تقسيمها إجمالاً إلى أربع مجموعات:

* اهتمت المجموعة الأولى بدراسة أثر الاتفاقية على القطاع المعني والاقتصاد المحلي من خلال الالتزامات المحددة. وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى مجموعتين فرعيتين، تهتم الأولى بدراسة هذا الأثر من خلال الشمولية القطاعية (أي القطاعات التي تشملها الالتزامات المحددة) بينما تركز المجموعة الثانية على هذا الأثر من خلال شكل توريد الخدمة المسموح به (أنواع التسهيلات المقدمة لموردي الخدمات الأجانب).

* حاولت المجموعة الثانية من الدراسات إبراز أهمية اختلاف الخصائص المحلية والاقتصادية ودرجات النمو الاقتصادي لتوضيح اختلاف أثر الاتفاقية.

* اهتمت المجموعة الثالثة بإبراز دور الديناميكية المحلية لتوجيه الآثار وتحديد درجة استفادة الدول من هذه الاتفاقية.

* وأخيراً اهتمت المجموعة الرابعة من الدراسات بتحليل الإستراتيجية المستقبلية لتفاوض الدول النامية.

أ - مجموعة الدراسات التي اهتمت بتحليل أثر الاتفاقية على الدول النامية من خلال الالتزامات المحددة المقدمة:

انصبت الدراسات في هذا المجال، بصفة عامة، على مجموعتين: اهتمت المجموعة الأولى بدراسة الالتزامات المحددة وآثارها على الاقتصادات المحلية من خلال الشمولية القطاعية، بينما ركزت الثانية على دراسة هذه الآثار من خلال شكل توريد الخدمة المسموح به:

(1) اهتمت عدة دراسات ببحث أثر الاتفاقية على الدول النامية كل على حدة من خلال أثر الالتزامات المحددة التي قدمتها ودرجة شمولية القطاعات⁽¹⁵⁾، ومن أهم هذه الدراسات:

* دراسة عن تركيا ودول أعضاء المنظمة الإسلامية (Yaman, 1999)، التي وجدت أن التزامات 19 دولة عضواً تراوح بين تحرير نشاط واحد (كما تم في بنجلاديش والجزائر) وتحرير 72 نشاطاً (كما في تركيا)، وقد بلغ متوسط الالتزامات المقدمة مستوى ضعيفاً نسبياً (22 نشاطاً). وخلصت الدراسة إلى استفادة تركيا من الاتفاقية لما يستتبعها من إمكانية زيادة صادرات الخدمات التي قدمت فيها التزامات، وهي تتميز بميزة نسبية فيها تتمثل في السياحة والإنشاءات والنقل البري والبحري والخدمات البنكية.

* وفي دراسة عن إندونيسيا أبرز (Usman, 1999) انخفاض مستوى شمولية القطاعات التي التزمت تحريرها (الاتصالات والإنشاء والنقل البحري والسياحة والقطاع المالي)، وهي القطاعات التي تعتبر منافسة ويتوقع انتعاشها من التحرير. ويرجع انخفاض مستوى الالتزامات إلى عدم قيام الدولة بالتغييرات الهيكلية اللازمة. بالإضافة إلى ذلك فإن الميزة النسبية لإندونيسيا في اليد العاملة وتحرير انتقالها في المفاوضات المقبلة هو المحك الرئيسي لمزيد من تحرير القطاع الخدمي الإندونيسي.

(15) تختلف درجة الشمولية بين الدول المتقدمة والنامية، فعلى الرغم من أن جداول الدول المتقدمة تشتمل تقريباً على معظم القطاعات (ما عدا بعض الاستثناءات لقطاع النقل البحري وخدمات الوسائل السميكية والبصرية). فإن الدول النامية تنخفض فيها الشمولية القطاعية للالتزامات عامة عن البلاد المتقدمة (ملحق جنول 6). وتتركز بصفة عامة في الخدمات المتعلقة بالسياحة (الفنادق والمطاعم ووكالات السفر وشركات السياحة) والتي تعكس الأهمية الحالية لهذا القطاع في حصيلة النقد الأجنبي للعديد من الدول النامية، وفي مجال الخدمات المالية وخدمات الأعمال وخدمات الإنشاءات. (WTO Secretariat, 1995).

* وفي دراسة عن السنغال ودول إفريقيا الغربية الإسلامية وجد (Seck, 1998) أن هذه الدول تستفيد بصورة كبيرة من الاتفاقية نتيجة للمعاملة التفضيلية للدول النامية، وبخاصة أقل الدول نمواً، حيث إنها تكون غير مضطرة لتقديم أي التزامات خاصة، وهي مقابل ذلك تستفيد من التزام الدول المتقدمة في إنشاء نقاط الاستعلام، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وإمكانية النفاذ إلى الأسواق المتقدمة.

أما على مستوى الدول العربية فهناك مجموعة من الدراسات في هذا الشأن، من أهمها:

* دراسة جمال الدين زروق، (1998) التي أجراها على الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وقد بينت أن الالتزامات المحددة التي قدمتها الدول العربية الأعضاء لفتح أسواقها المحلية أمام موردي الخدمات الأجانب قد اقتصر على القطاعات التي يتمتع فيها عدد من الدول العربية بميزة نسبية مثل السياحة وخدمات السفر، وفي القطاعات التي تتماشى مع احتياجات التنمية الاقتصادية فيها، من مثل خدمات الإنشاء والهندسة المدنية والاتصالات والنقل والخدمات المصرفية والمالية. وتركزت هذه الامتيازات في منح حق الوجود التجاري والسماح بانتقال الأشخاص المنتسبين إلى الشركات الأجنبية المصدرة لهذه الخدمات، غير أن هذه الامتيازات صاحبها قيود صريحة تتعلق بالإقامة المؤقتة للأشخاص المنتسبين إلى الشركات والبنوك الأجنبية أو اشتراط موافقة السلطات النقدية على فتح مكاتب أو فروع للبنوك التجارية الأجنبية أو قيود ملكية العقارات التجارية التي تصاحب منح حق الوجود التجاري للموردين الأجانب، وبناء على ذلك وجدت الدراسة أن التزامات الدول العربية تبدو محدودة من حيث الأثر المتوقع للمنافسة الأجنبية على الصناعات المحلية للخدمات، مع إتاحة الفرصة لمنتجات السلع في الدول العربية للاستفادة من المنافسة الأجنبية التي قد تساعد في توفير خدمات ذات نوعية أفضل وبتكلفة أقل، ويفترض أن يسهم ذلك في تحسين القدرة التنافسية للمنتجين المحليين للسلع في الأسواق الخارجية.

* دراسة الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون الخليجي، (1997) التي خلصت إلى أن انضمام دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية لن يؤثر في المدى القصير والمتوسط تأثيراً سلبياً على أداء القطاعات الخدمية لديها حيث إنه يتوقع أن تبقى القيود المطبقة بعد انضمامها. أما في المدى

الطويل فإن الدلائل تشير إلى أن وتيرة تحرير تجارة الخدمات لن تكون سريعة مما يؤثر على أداء القطاع الخدمي في دول المجلس، ومن ناحية أخرى فإن الآثار الإيجابية أيضاً محدودة على دول المجلس في المدى القصير والطويل نظراً لضعف دور القطاعات الخدمية في اقتصادات دول المجلس واعتماد هذه الدول على استيراد الخدمات. وهناك إمكانية لتعظيم الآثار الإيجابية من خلال دعم صناعة الخدمات وتطويرها وإكسابها مرونة للتجاوب مع الفرص والتحديات الجديدة.

* أظهرت دراسة معتصم سليمان، (1995) ما لدى الدول العربية من فرصة، من خلال تحرير أسواقها المالية، وزيادة قدرتها التنافسية وما يترتب عليها من تخفيض تكلفة الاستثمار بالإضافة إلى زيادة تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية. ويترتب على هذه الآثار من ناحية، تشجيع زيادة الإنفاق الاستثماري ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما يترتب عليها من ناحية أخرى، تقليص الحاجة إلى القروض التجارية والرسمية على المستوى الكلي. وقد أشارت الدراسة، في المقابل، للآثار السلبية التي يمكن أن تعود إلى إمكانية تعرض هذه الدول لتحويل مدخراتها المحلية إلى الخارج بوساطة الشركات الأجنبية التي تمتلك أدوات استثمار متعددة وأكثر جاذبية للمدخر المحلي.

* في دراسة عن سوق الأوراق المالية العربية (يسري مصطفى، 1998) وجد أن تنفيذ تحرير أنشطة أسواق الأوراق المالية بالتدريج سوف يعود عليها بالنفع - وبخاصة أنها أسواق ناشئة - سواء من ناحية تحرير أنشطة الشركات المالية العالمية، التي لا يمكن تحقيق التنافس معها في الأجل القصير، والتي تزاوّل أنشطة لازمة لاكتمال البنية الأساسية لسوق الأوراق المالية وتتمتع بتكنولوجيا متطورة وكفاءة عالية في التنظيم والإدارة والتمويل. كما أن سوق الأوراق المالية العربية يمكن أن يستفيد بصفة عامة من اتفاقية تجارة الخدمات من خلال إمكانية الحصول على جميع المعلومات عن أنشطة وأسواق الخدمات والقوانين المحلية والإجراءات التي تنظمها الدول المتقدمة عن طريق نقاط الاستعلام، والحصول على التكنولوجيا المتطورة اللازمة لتطوير كفاءة أنشطة الخدمات وزيادتها على أساس تجاري. وأوصى الباحث بضرورة تطوير إمكانات الأسواق العربية وتحديثها وربطها، وتأسيس شركات مالية مشتركة ووجود مؤسسات محلية متخصصة تؤدي دور صناع السوق من أجل تنمية هذه الأسواق والحفاظ على استقرارها وانتظامها وكفاءة أدائها لمنع أي أزمات.

(2) أبرزت مجموعة أخرى من الدراسات اختلاف آثار الالتزامات المحددة التي تقدمها الدول الأعضاء وفقاً للأسلوب أو الشكل الذي يوافق العضو على قيام مورد الخدمة الأجنبية بتقديمها على أساسه والقيود المفروضة عليه، ومن أهم هذه الدراسات:

* قارن (Mattoo, 1999b) التزامات الدول النامية استناداً إلى معياري حرية دخول موردين جدد والسماح بالمشاركة الأجنبية في قطاع البنوك والتأمين، وأمكن تقسيم الدول النامية إلى ثلاث مجموعات: مجموعة دول أمريكا اللاتينية التي تمسك عدد كبير منها بالقيود على دخول منتجين جدد بينما وضع عدد قليل قيوداً على المشاركة الأجنبية. أما المجموعة الثانية المتمثلة في دول آسيا فقد استخدمت معظمها النوعين من القيود معاً. بينما لم يتمسك إلا عدد قليل من دول المجموعة الثالثة - المتمثلة في دول إفريقيا وأوروبا الشرقية - بأي من النوعين. ويرى الباحث أن تقييد دخول منتجين جدد مع السماح برأس المال الأجنبي بالمشاركة يمكن الاستفادة من تقوية الوضع التنافسي للمنشآت المحلية ونقل التكنولوجيا وتحسين مستوى الإدارة، كما يسمح من ناحية أخرى للاستثمار الأجنبي بتحقيق عائد على الاستثمار مرتفع اصطناعياً نتيجة لوجود موانع للدخول. ويمكن للدول امتصاص هذه الزيادة من خلال فرض ضريبة أو وضع قيود على تحويل العوائد للخارج أو تنظيم العلاقة بين المساهمين مما يترتب عليه أثر سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد خلص الباحث إلى أن السماح بموردين أجانب جدد بالنفاذ إلى الأسواق المحلية يترتب عليه تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية عن تلك المترتبة على المشاركة الأجنبية⁽¹⁶⁾.

* وفي دراسة أخرى (Kono & Schuknecht, 1998) على 27 دولة قدمت التزامات محددة في القطاع المالي للفترة من 1991 إلى 1997، اختبرت العلاقة بين مؤشرات الالتزامات ومؤشرات كفاءة القطاع. وخلصت الدراسة إلى أن الأثر يختلف، من ناحية، باختلاف الشمولية القطاعية وطريقة توريد الخدمة في آن واحد، كما يختلف من ناحية أخرى بناء على الاستثناءات المقدمة. واتضح من الدراسة أن توريد الخدمة عن طريق الوجود التجاري يمثل أفضل الأشكال، كما أن كفاءة القطاع ترتبط طردياً مع الشمولية القطاعية للقطاع المالي وعكسياً مع القيود والاستثناءات.

(16) وصل (Low & Mattoo, 1998) إلى نتائج مماثلة بالتطبيق على قطاع الاتصالات في 14 دولة آسيوية.

* وفي دراسة على قطاع التأمين العربي (زوليخة الناصري، 1995)، أظهرت الباحثة أن فتح الأسواق الوطنية في الدول العربية من شأنه أن يكون ذا أثر إيجابي على القطاع المالي وعلى مجموع الاقتصاد، كما أن رفع القيود على الوجود التجاري يؤدي إلى تقوية المنافسة بين المحليين والأجانب وتشجيع الشراكة مما يدفع إلى تحسين النوعية وخفض تكلفة الخدمات كما سيشجع تنمية الاستثمارات المباشرة وتحويل الخبرة. ولكن الباحثة ترى أنه في قطاع التأمين العربي الذي يشكو من نقص في التغطية وضعف في محافظ الشركات الوطنية يتحتم أن تقتصر الالتزامات على الوجود التجاري، وبخاصة مع تحديد نسبة الإسهام الأجنبي أو الكيان القانوني لحماية المنشآت المحلية، حيث تشكل التجارة عبر الحدود والاستهلاك الخارجي للخدمة خطراً على الأسواق العربية ولا يمكنها حالياً مواجهة المنافسة مما يضر باقتصاداتها، بالإضافة إلى أن فتح الحدود أمام المستهلكين سيؤدي من ناحية إلى تفكيك الأسواق الوطنية وتقليص محافظها مع ما له من انعكاسات سلبية على وضعها المالي ومن ثم على ميزان المدفوعات، ومن ناحية أخرى فإنه لن يصحب ذلك تزايد إيرادات من الخارج لضعف الشركات الوطنية.

ب - مجموعة الدراسات التي أبرزت أهمية اختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المحلية ودرجة تقدم الاقتصادات النامية:

يتوقف أثر الاتفاقية ومدى استفادة الدول النامية منها على خصائصها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تقدمها وطبيعة هيكلها الخدمية.

* فقد أشار (Stiglitz, 1999) إلى وجود اختلاف في المكاسب والخسائر من تحرير السلع والخدمات اعتماداً على درجة تقدم الدولة التي تنعكس في إحدى صورها على درجة تقدم سوق العمل وتنظيمه. فالإلى جانب ما يؤدي إليه تحرير الخدمات من إلحاق حالة من البطالة في بعض القطاعات، فإنه يخلق فرص عمالة في قطاعات أخرى ذات إنتاجية أعلى ومستوى أجور أعلى. وعليه فإن اختلاف الدول في قوانين العمل وطرق تنظيم سوق العمل ودرجة مرونته، يعمل على اختلاف آثار التحرير على العمالة الوطنية، ومن ثم على الأداء الاقتصادي.

* كما أشار بعض الاقتصاديين (Caprio & Klingebiel, 1993) إلى أن درجة تقدم القطاع المالي تؤدي إلى اختلاف طبيعة أثر الاتفاقية على الاقتصاد المحلي وقدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية. ووجد الباحثان من خلال دراسة 69 دولة عرفت أزمت مالية في الفترة من 1977 إلى 1995، أن تحرير القطاع المالي، دون

وجود مؤسسات مالية قوية ودون رقابة حكومية صارمة، يعمل على عدم استقرار السوق المالي، الذي يؤدي بدوره إلى خفض معدلات النمو.

ج - مجموعة الدراسات التي اهتمت بعمليات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي تقوم به الدول النامية:

أشارت بعض الدراسات إلى أهمية الديناميكية المحلية ودورها في تحديد أثر تحرير الخدمات على الاقتصادات المحلية. وقد أكد جلال عبدالفتاح قطب، (1999) أن العولمة تسير في صالح مجموعات قليلة من الدول النامية، من أهمها مجموعة الدول التي بدأت مبكراً في التحول وإجراء الإصلاحات والتغيرات الهيكلية في نظمها الاقتصادية ومنها بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وتلك التي تمتلك إمكانات تكنولوجية متنامية، من مثل الصين والبرازيل وإندونيسيا.

ومن الجدير بالإشارة أن عملية التحولات والتغيرات الهيكلية لا تعني إخضاع السياسات الاقتصادية المحلية لاتجاهات الاقتصاد العالمي أو دفع الدولة لمنطق تنافسي صرف، بل تعني، من ناحية، الأخذ في الاعتبار عند تحقيق تلك التغيرات، ضرورة تحقيق التواءم مع متطلبات القطاع الخاص المحلي، والتنسيق مع التكتل الإقليمي من أجل رفع كفاءة الاندماج على المستوى العالمي. كما تعني، من ناحية أخرى، تحقيق الاتساق الاجتماعي داخل الدولة (Deblock & Brunelle, 1998).

ومن أبرز الدراسات في هذا المجال:

* دراسة (Mattoo, 1998) الذي يرى أنه إذا كان تحرير القطاع الخدمي - وبخاصة القطاع المالي - يمثل خطوة أولى وضرورية للنمو الاقتصادي فإنه غير كاف، حيث إن الأساس في نمو هذا القطاع يتمثل في إجراءات تنظيم المؤسسات المالية وإجراءات تطوير قوانين التنظيم المالي الداخلي التي تتضمنها سياسات التحرير. ومن ثم فإن الوجود الأجنبي في القطاع المالي ليس هدفاً في حد ذاته بل هو جزء من سياسة التطوير الممثلة في إعادة هيكلة المؤسسات المالية المحلية لتقوية وضعها مما يمهّد لاستقرار القطاع المالي.

وقد أكد Mattoo النتيجة السابقة من خلال دراسة التزامات 102 دولة نامية في القطاع المالي كانت معظمها تعكس الوضع الراهن للسياسات المتبعة ولم تضيف جديداً، إلا أن عدداً قليلاً منها قدم التزامات طموحة لسياسات مستقبلية. ويرجع الباحث انخفاض مستوى الالتزامات - كما يرجع الأزمة الآسيوية 1997-1998 - إلى

عدم قدرة هذه الدول على تحقيق اتساق واندماج بين سياساتها التحريرية وتنظيم مؤسساتها المالية وعدم كفاءة تغيراتها الداخلية. وقدر الكاتب أن إجمالي المكاسب من جراء الإصلاحات الهيكلية من 1997 إلى 2010 سوف تبلغ نحو 220 بليون دولار، نصفها تقريباً سيتحقق في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

* وفي دراسة أخرى (Low & Mattoo, 1998) في قطاع الاتصالات بهدف تحليل العلاقة بين الالتزامات التي قدمتها 14 دولة من دول آسيا ذات مستويات تقدم مختلفة وبين سياساتها وتنظيماتها المحلية في قطاع الاتصالات، وجد الباحثان أن هناك مجموعة من الدول لجأت إلى وضع مجموعة من الالتزامات لتسريع الإصلاح في القطاع على مدى زمني مستقبلي مثل سنغافورة واليابان وكوريا. كما التزمت مجموعة أخرى بحد أدنى من الالتزامات مثل الهند وإندونيسيا والفلبين، وأما باقي الدول فقد التزمت بالوضع الراهن.

* ولقد أبرزت دراسة بشأن القطاع المالي في الدول العربية (جاسم المناعي، 1999) أهمية تحرير السياسات الاقتصادية والمالية من ناحية، وقوة الأوضاع المالية للمصارف وسلامتها وتطور ممارساتها من ناحية أخرى، في زيادة قدرة القطاعات المالية والمصرفية على التأقلم مع مقتضيات اتفاقية تجارة الخدمات.

د - مجموعة دراسات لمستقبل واستراتيجيات القطاع الخدمي:

من المتوقع أن تركز المفاوضات المقبلة لتحرير القطاع الخدمي على عدة موضوعات من أهمها: تخفيض الاحتكار في قطاع الخدمات، والدعم والمشتريات الحكومية، ومزيد من الاهتمام بوضع الدخول النامية، بالإضافة إلى التركيز على حركة انتقال الأشخاص الطبيعيين وبعض القطاعات المهمة، من مثل القطاع المالي والنقل والاتصالات.

وفي إطار استعداد الدول الأعضاء للمفاوضات في قطاع الخدمات، تبنت لجنة التجارة في الـ OECD مشروع ورش عمل لإجراء دراسات بهدف تقييم عوائق تجارة الخدمات القطاعية، وبخاصة في بعض القطاعات الرائدة، من مثل الخدمات البيئية⁽¹⁷⁾، وخدمة المعلومات المالية، وخدمات تجارة الجملة. واعتمدت هذه

(17) قامت بإعداد دليل عن الخدمات البيئية توضح فيه تعريفها والقيود المفروضة عليها في الدول المختلفة، Manuel OCDE/ Eurostat sur Le Secteur des Biens et Services Environnementaux, 1998.

الدراسات أساساً على محورين: أولهما يتمثل في دور الإصلاح والتعديل في القوانين واللوائح المحلية وأثره على تحرير تجارة الخدمات، بينما ارتكز المحور الثاني على دراسة طرق التحرير وإمكانية تعميمها على جميع القطاعات. كما قامت بدعم برنامج إفريقي يقوم بإعداد الدراسات للدول الإفريقية Coordinated African Programme of Assistance on Services (capas).

كما قام الاتحاد الأوروبي من خلال لجنة التجارة (European Commission, Directorate General for Trade) بإجراء عديد من الدراسات حول المفاوضات المستقبلية لاتفاقية تجارة الخدمات وأثرها المتوقع على دول الاتحاد بصفة عامة وعلى مختلف القطاعات بها، كما أجرت كثيراً من الدراسات المتعلقة بالموضوعات ذات الاهتمام بهدف التنسيق بين إستراتيجيات دول الاتحاد (European Commission, 1999d, 1999e). وبالإضافة إلى ذلك أسست اللجنة الأوروبية نظاماً إلكترونياً للإعلام بكل ما يخص الاتفاقية Services Information System وخلق نقطة اتصال على الإنترنت لإمداد المهتمين، وبخاصة القطاع الخاص لإعلامه بجميع المعلومات والبيانات عن الاتفاقية وتطوراتها وإمداده ببيان الأسواق العالمية المختلفة والقيود المفروضة بها والإجابة عن استفساراته (Info-point on World Trade in Services, website: <http://gats-info.eu.int>) (European Commission, 1998).

أما على مستوى الدول العربية فقد أشار تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (1994) إلى أهمية تبني برنامج شامل لقطاع الخدمات في القطاعات المختلفة، يساعد الدول العربية على تنشيط تجارة الخدمات والاستعداد للتعامل المستقبلي مع بنود الاتفاقية، ومن أهم هذه الاستعدادات:

- تكثيف جهود الدول العربية في مجال المصارف لزيادة التجارة البنينة في مجال الخدمات المالية، وبناء الخبرات المالية العربية، وتبني برنامج موحد للتعامل مع منظمة التجارة مع ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمالية العربية.

- إيجاد جهاز خاص في مجال التأمين، لمتابعة شؤون الاتفاقية ومراقبة حسن تنفيذها وإعداد الدراسات لمدى حاجة السوق إلى الموردين الأجانب.

- ضرورة دراسة الآثار المترتبة على تحرير قطاع النقل والمواصلات

ومراجعة القوانين الحالية لتحقيق موافقة مع نصوص الاتفاق وتحديث القطاع وتطويره.

من أجل نجاح الدول النامية في المفاوضات المقبلة وتحقيق مزيد من الفائدة في المستقبل، أشارت عديد من الدراسات إلى أهمية دور كل من الدول النامية والدول المتقدمة في هذا السبيل، مع مزيد من مراعاة وضع الدول النامية في المفاوضات:

- يتمثل دور الدول النامية في تغيير استراتيجيتها التفاوضية وترك موقفها التفاوضي القديم الممثل في الوضع الدفاعي، مع ضرورة العمل على مزيد من تحرير أسواق الخدمات سواء المحلية أم العالمية، وتغيير اللوائح والقواعد المحلية التي تشجع على إزالة القيود أمام القطاع الخدمي، ويتعين على الدول المتقدمة في المقابل فتح أسواقها أمام الصادرات الخدمية للدول النامية (Mattoo, 1999a).

- يرجع نجاح الدول النامية في النظام العالمي الجديد إلى الدول المتقدمة ورغبتها في الحفاظ من جانبها على قواعد اللعبة وتقديم الدليل على مصداقيتها، وذلك من خلال ما تقوم به تلك الدول من تغييرات هيكلية في سياساتها الداخلية ومواقفها التفاوضية سواء الخاصة بتحرير تجارة السلع والخدمات ونقل التكنولوجيا أم تلك الخاصة بدخول الاستثمارات الأجنبية وموردي الخدمات (Wiemann, 1998).

- بالإضافة إلى ما سبق فإن نجاح هذه المفاوضات يتوقف على ضرورة مراعاة وضع الدول النامية وإتاحة فرصة أكبر لمشاركتها في المفاوضات مع التركيز، من ناحية، على مجالات اهتمام تلك الدول، من مثل الخدمات الإنشائية والنقل البحري وحركة انتقال الأشخاص الطبيعيين. والتركيز، من ناحية أخرى، على شمول الاتفاقية لسياسات تعويضية واضحة تدعم أقل الدول نمواً والمجموعات الاقتصادية المتضررة. وقد أشار البنك الدولي⁽¹⁸⁾ إلى ضرورة الربط بين انخفاض

(18) أشار تقرير البنك الدولي إلى أن 19 من بين 42 عضواً في إفريقيا ليس لهم ممثلون في المكتب الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية بجنيف، بينما يبلغ متوسط الممثلين لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD سبعة أفراد (World bank, 1999).

مستوى تمثيل الدول النامية، نتيجة انخفاض قدراتها المالية، وقدرة هذه الدول على المشاركة الفعالة في المفاوضات (Finger & Shuller, 1999).

وقد أرجع (Stiglitz, 1999) طبيعة الدور غير الفعال للدول النامية إلى الفجوة المتزايدة بين الدول المتقدمة وأقل الدول نمواً وحياد المجتمع الدولي إزاء العمل على تخفيفها، وبخاصة مع انخفاض مساعدات التنمية تحت شعار «التجارة وليست المساعدة Trade Not Aid».

المبحث الثالث - انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على مصر:

يتناول هذا المبحث تحليل أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على الاقتصاد المصري من خلال مناقشة أهمية دور الحكومة المصرية في مفاوضات أوروغواي، وتحليل أهم الالتزامات المحددة التي تقدمت بها مصر، ومحاولة تعرف طبيعة الديناميكية المحلية ودورها في تحديد أثر الاتفاقية، وذلك استناداً إلى منهجية التحليل الموضحة في المبحث الثاني.

1 - القطاع الخدمي وأهميته في الاقتصاد المصري:

احتل القطاع الخدمي المصري، في السنوات الأخيرة، أهمية ملحوظة في إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي التي قدرت بما يقرب من 46,5% عام 2000. ويشمل هذا القطاع مجموعة من القطاعات الفرعية التي يمثل فيها قطاع التمويل والتأمين والمصارف المرتبة الأولى من حيث إسهامه بنسبة 44.5% من إجمالي الناتج المحلي للقطاع الخدمي، بينما يحتل قطاع النقل والمواصلات والتخزين المرتبة الثانية بنسبة إسهام 18.1%، يليه قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 15.4%. (ملحق جدول 3).

وتعتبر مصر مُصدراً صافياً للخدمات؛ إذ يشكل هذا القطاع بنداً من بنود الفائض في ميزان مدفوعاتها. حيث قدر هذا الفائض في صافي ميزان الخدمات بنحو 3863,2 مليون دولار عام 2000 (ملحق جدول 4). وقد احتلت مصر المركز التاسع عام 1996 في لائحة أهم الدول النامية المصدرة للخدمات (ملحق جدول 2).

وعلى الرغم من تفوق مصر النسبي في بعض القطاعات، وبخاصة في السياحة (4,3 مليار دولار في 2001/2000 ليمثل 36,9% من صادراتها

الخدمية)⁽¹⁹⁾، والنقل (2,7 مليار دولار أي 23% من صادراتها الخدمية، ومنها 1842,5 مليون دولار حصيلة قناة السويس)، فإنها تعتمد اعتماداً كبيراً على موردي الخدمات الأجانب في مجال السياحة والشحن، كما يلاحظ أن بند الدخل من الاستثمار يمثل نحو 12,7% من الواردات الخدمية (ملحق جدول 5).

2 - القطاع الخدمي المصري في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات - التمثيل المصري في منظمة التجارة العالمية ودوره في مفاوضات الخدمات:

شاركت مصر⁽²⁰⁾ في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف منذ بدء الجولة في المؤتمر الوزاري الذي عقد في مدينة بونتا دل إيست بأوروغواي في سبتمبر 1986. وعلى مستوى المفاوضات التي دارت في جنيف طوال السنوات السبع شارك وفد مصر في جميع الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية حول موضوعات التفاوض التي تناولتها الجولة ومنها الخدمات. كما دعت مصر بصفة مستمرة إلى الاجتماعات غير الرسمية التي كانت تعقد داخل جنيف وخارجها باعتبارها دولة عربية ذات مكانة مميزة وعضواً مؤسساً لدول عدم الانحياز وكونها أيضاً دولة إفريقية. وقد شاركت مصر في عديد من الندوات والحلقات التي عقدت بهدف شرح أبعاد موضوعات التفاوض وتنسيق المواقف بين وفود الدول العربية المشاركة في المفاوضات، فضلاً عن مشاركتها في اجتماعات التنسيق المستمرة التي عقدت في الجات لمجموعة الدول النامية. وشهدت القاهرة والرباط عدة ندوات عن موضوعات الخدمات لبلورة مواقف متسقة لمجموع الدول النامية في المفاوضات وتوحيد مواقفها. هذا وقدمت مصر مقترحات رسمية مع الدول النامية الأخرى سواء بالنسبة للاتفاقية العامة أو الملاحق (مثل ملحق الأيدي العاملة والاتصالات) أو بالأحكام الخاصة بالمرونة المطلوبة للدول النامية والاحتفاظ بحقوق الأجهزة الاحتكارية في الدولة.

(19) تتوقع منظمة السياحة العالمية أنه بحلول عام 2010 سيزيد عدد السائحين إلى مليار شخص وتصل حصيلة السياحة إلى 1550 مليار دولار. وحتى تحقق مصر هذه الأرقام يجب أن يزيد عدد السياح سنوياً بنسبة 3,8% وتزيد الحصيلة بنسبة 9,6%. ويتطلب تحقيق هذا السيناريو العمل على إزالة العقبات الداخلية القائمة في سبيل نمو قطاع السياحة وتحسين تسويقها الخارجي ويساعدها في ذلك تحرير القطاع، انظر: «الأثر الاقتصادي للسياحة في مصر»، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المجلد السادس، العدد الثاني، القاهرة، أغسطس/ سبتمبر 1999.

وعلى مدى عامين تقريباً أجريت مفاوضات ثنائية مع الدول المتقدمة التي تهتم بالأسواق المصرية لتقديم خدماتها إليها وهي (الولايات المتحدة، المجموعة الأوروبية، كندا، سويسرا، دول الشمال، النمسا)، حيث تركزت هذه المفاوضات⁽²¹⁾ على إبراز موقف مصر في تمسكها بعدم فتح قطاعات الخدمات للتحرير إلا بعد التحقق من مدى قدرات هذه القطاعات على المنافسة أو لاحتياج النشاط الاقتصادي المصري إلى الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية مع ضمان توافق إجراءات التحرير مع القوانين والتشريعات المصرية التي تحكم أنشطة هذه الخدمات دون الحاجة إلى إجراء تعديلات عليها. وفي الوقت نفسه طالب وفد مصر في المفاوضات الثنائية بضرورة تقديم الدول الأخرى التزامات من جانبها بفتح أسواقها أمام صادرات الخدمات المصرية، وبخاصة الأيدي العاملة والمهنيون. كما شاركت مصر في المفاوضات بعد مراكش.

– الالتزامات المحددة والجداول المصرية:

تتوقف درجة النفاذ إلى السوق المصري وتطبيق المعاملة الوطنية على الموردين الأجانب، على الالتزامات المحددة الواردة في الجداول المصرية وبالشروط والقيود والاستثناءات الموضوعية بها.

وبمراجعة جداول التزامات مصر⁽²²⁾ تبين أنها تقدمت بثلاثة أنواع من الجداول أو الالتزامات هي: جدول الاستثناءات من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، الجداول الأفقية، والجداول القطاعية.

أولاً – جدول الاستثناءات من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية:

قدمت مصر هذا الاستثناء في كل القطاعات الخدمية في مجال انتقال الأيدي العاملة الأجنبية إلى مصر، حيث إنها تمنح المعاملة الوطنية (من حيث حقوق العمال والتأمينات الاجتماعية) لرعايا الدول التي ترتبط معها باتفاقات ثنائية، وهي اليونان والعراق والأردن وليبيا وقطر والسودان والإمارات واليمن.

(20) زاد عدد أفراد البعثة الدائمة المصرية في جنيف من 6 أفراد عام 1982 إلى 10 أفراد عام 1997.
(21) شارك ضمن الوفد المصري في هذه المفاوضات بجنيف مسؤولون من قطاعات الخدمات المصرية مثل البنك المركزي، والهيئة العامة للرقابة على التأمين، وهيئة سوق المال، والشركة المصرية لإعادة التأمين، ووزارة الإسكان، ووزارة النقل البحري، ووزارة السياحة.

(22) تم الحصول على هذه الجداول من خلال مراسلة منظمة التجارة العالمية بجنيف:
WTO: Division De La Cooperation Technique Et De La Formation - e-mail: @wto.rog.

كما قدمت مصر استثناءات في قطاع النقل البري وقطاع الإنتاج الفني المسموع والمرئي، التي ترتبط فيها مصر باتفاقات ثنائية وإقليمية، وهي:

- في قطاع النقل البري: توجد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع جامعة الدول العربية حول السماح للموردين العرب لخدمات النقل البري - البضائع والأشخاص - بالنفاذ إلى الأسواق.

- أما في قطاع الإنتاج الفني المسموع والمرئي: فتوجد اتفاقات إنتاج فني مشترك مع 14 دولة هي الجزائر، قبرص، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا المغرب، عمان، السودان، سوريا، تونس، الإمارات.

ثانياً - الجداول الأفقية:

وضعت مصر بعض القيود العامة التي تنطبق على جميع القطاعات الخدمية، التي قدمت التزامات بشأنها، وتتمثل أساساً في مجموعتين:

- استثناءات خاصة على المعاملة الوطنية: وهي تتمثل في ضرورة حصول موردي الخدمة الأجانب على تراخيص عند شراء الأراضي والعقارات اللازمة لتقديم الخدمة.

- قيود أفقية عامة على النفاذ إلى الأسواق: وتتمثل في عدد الأفراد الأجانب اللازمين لتوريد الخدمة الأجنبية، على ألا تزيد نسبتهم على 10% من إجمالي العاملين في الشركة، بصرف النظر عن عدد الفروع (إلا إذا تحدد خلاف ذلك في الجدول القطاعي).

ثالثاً - الجداول القطاعية:

قدمت مصر التزامات محددة في أربعة قطاعات خدمية (اشتملت على 26 نشاطاً خدمياً) من أصل 12 قطاعاً، وهي الخدمات المالية، التأمينية (16 نشاطاً)، خدمات السياحة والسفر (4 أنشطة)، خدمات النقل البحري (3 أنشطة)، خدمات الإنشاءات والاستشارات الهندسية (3 أنشطة). وتعد هذه التزامات محدودة نسبياً بالمقارنة إلى تلك المقدمة من الدول الأخرى (ملحق جدول 6 وجدول 7). وقد قامت الباحثة في هذه الدراسة، بتحليل الجداول القطاعية المصرية المكونة من 26 جدولاً نشاطياً وتكوين جدول تجميعي لها بهدف توضيح أهم الالتزامات التي قدمتها مصر بشأن النفاذ إلى الأسواق المصرية وفقاً لأشكال توريد الخدمة مع بيان أهم القيود المفروضة على النفاذ إلى الأسواق والاستفادة من المعاملة الوطنية (انظر جدول 1).

جدول 1: التزامات مصر المحددة في القطاع الخدمي

القطاع	الشكل المسموح به لتوريد الخدمة	القيود على النفان إلى الأسواق	القيود على المعاملة الوطنية
أولاً: الخدمات المالية:	خدمات التأمين: - التأمين على الحياة (ويشمل التأمين ضد الحوادث والتأمين الصحي). - أنواع التأمين الأخرى. - إعادة التأمين والخدمات الملحقة.	تقديم الخدمة عبر الحدود (الشكل 1) فقط للتأمين وإعادة التأمين على الحياة.	- ألا يتجاوز رأس المال الأجنبي 49% لشركات التأمين المشتركة داخل البلاد دون تحديد لنسبة الملكية الأجنبية في المناطق الحرة. - مراعاة المعايير التي تم وضعها في الجدول 1. - إسناد نسبة من إعادة التأمين إلى كل من الشركة المصرية والشركة الإفريقية لإعادة التأمين.
		الوجود التجاري في كل المجالات (الشكل 3) في شكل شركات مشتركة فقط مع عدم السماح بإنشاء فروع لشركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية أو مكاتب التمثيل الأجنبية.	- الحصول على ترخيص في حالة أنشطة الخدمات المعالمة للتأمين.
		انتقال الأشخاص الطبيعيين (الشكل 4).	أن يكون مدير الشركة من المصريين في حالة التأمين على الحياة وأنواع التأمين الأخرى بخلاف الحياة.

تابع / جدول 1: التزامات مصر المحددة في القطاع الخدمي

القطاع	الشكل المسموح به لتوريد الخدمة	القيود على النفان إلى الأسواق	القيود على المعاملة الوطنية
الخدمات المصرفية: - قبول الودائع. - الإقراض بجميع أنواعه. - جميع خدمات الدفع وتحويل الأموال. - الضمانات والتعهدات.	الوجود التجاري (الشكل 3) من خلال ثلاث صور: - إنشاء بنوك مشتركة. - إنشاء فروع للبنوك الأجنبية. - إنشاء مكتب تمثيل للبنوك الأجنبية.	- ألا يزيد رأس المال الأجنبي على 51%. - أن يكون المدير مصري الجنسية.	التزام الشريك الأجنبي بتدريب العاملين في البنك.
		وفقاً لاحتياجات السوق المصرية استناداً إلى معايير موضوعية.	السماح وفقاً للقانون 37 لعام 1992 بالتعامل بالعملة المحلية بالإضافة إلى العملات الأجنبية.
	- إنشاء مكتب تمثيل للبنوك الأجنبية.	عدم الجمع بين فرع البنك الأجنبي ومكتب التمثيل للبنك نفسه على أن يكون عمله منصّباً على الرسائل وفرص الاستثمار وحل مشكلات البنك في مصر.	
	انتقال الأشخاص الطبيعيين (الشكل 4).	أن تتخذ الشركات التي تنشأ لهذا الغرض في مصر (باستثناء نشاط تداول الأوراق المالية) شكل شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات توصية بالأسهم.	
خدمات مالية أخرى، مثل: - الإصدار والاتجار في الأوراق المالية. - السمسرة. - إدارة محافظ الأوراق المالية. - الاستشارات المالية....	الاشكال الأربعة لتوريد الخدمة.		

تابع / جدول 1: التزامات مصر المحددة في القطاع الخدمي

القيود على المعاملة الوطنية	القيود على النفاذ إلى الأسواق	الشكل المسموح به لتوريد الخدمة	القطاع
	ألا يزيد رأس المال الأجنبي فيها على 49%.	الوجود التجاري (الشكل 3) من خلال إنشاء شركات مشتركة.	ثانياً: خدمات الإنشاءات والاستشارات الهندسية
		انتقال الأشخاص الطبيعيين (الشكل 4).	ثالثاً: خدمات السياحة وتشمل
		توريد الخدمة عبر الحدود (الشكل 1) فقط في حالة خدمات إدارة السياحة ومعاهد التدريب السياحي والمؤتمرات السياحية.	- أنشطة الفنادق والمطاعم.
		استهلاك الخدمة في الخارج (الشكل 2).	- النقل السياحي البري والنهري.
	الحصول على ترخيص في حالة الفنانين والمطاعم ⁴ بعد التأكد من حاجة السوق (من حيث المستوى وعدد النجوم). - عدم تجاوز نسبة رأس المال الأجنبي في المشروعات التي تقام في سيناء 49% - شرط مراعاة الطاقة الاستيعابية لنهر النيل في حالة النقل السياحي النهري. - إمكانية وضع قيود على عدد الموردين بناء على احتياجات السوق في حالة وكالات السياحة والخدمات السياحية، مثل إدارة السياحة.	الوجود التجاري (الشكل 3).	- وكالات السياحة وخدمات إدارة السياحة. - معاهد التدريب السياحي والمؤتمرات السياحية.
يشترط التزام الأجانب بتدريب الأفراد المصريين في مجال خدمات إدارة السياحة.		انتقال الأشخاص الطبيعيين (الشكل 4).	

تابع / جدول 1: التزامات مصر المحددة في القطاع الخدمي

القطاع	الشكل المسموح به لتوريد الخدمة	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القيود على المعاملة الوطنية
رابعاً: خدمات النقل البحري وتشمل: - أنشطة نقل الركاب. - أنشطة نقل البضائع. - الخدمات الملحقة للنقل البحري.	استهلاك الخدمة في الخارج (الشكل 2) فقط في قطاع نقل الركاب والبضائع. الوجود التجاري (الشكل 3) في شكل إنشاء شركات مشتركة.	- لا يزيد رأسمال الأجنبي في شركات نقل الركاب والبضائع على 49% من إجمالي رأس مال الشركة وتقيّد في السجل المصري لكي ترفع العلم المصري. - ألا يزيد رأس المال الأجنبي لمشروعات تطوير الموانئ على 75% (نظراً لكونه نشاطاً يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرة وتكنولوجيا متطورة).	- يمثل الأفراد المصريون المملون في شركة نقل الأفراد والبضائع ما لا يقل عن 95% من عدد أفراد الطاقم ولا تقل أجورهم عن 90% من إجمالي الأجر مدفوعة وأن يكون رئيس وغالبية أعضاء مجلس إدارة الشركة من المصريين. - لا يقل عدد المصريين وأعضاء مجلس الإدارة عن 25% في شركات تطوير الموانئ.
	انتقال الأشخاص الطبيعيين (الشكل 4)		

- (1) من أهم هذه المعايير: فائض الطلب على الخدمات التأمينية دون الإضرار بالوضع التنافسي للشركات الوطنية، خلق أغطية جديدة للتأمين، زيادة وعاء إعادة التأمين.
- (2) من أهم هذه المعايير: كثافة القطاع البنكي، نسبة القروض إلى الودائع، نسبة عدد البنوك المشتركة والفروع الأجنبية إلى إجمالي البنوك، درجة تقدم القطاع المالي.
- (3) تشمل الإنشاءات المدنية والإنشاءات التجارية الخاصة وأعمال التركيبات والأشغال الكهربائية وخدمات تأجير المعدات المتعلقة بالمباني وأعمال الهندسة المدنية.
- (4) ذلك للحفاظ على حق وضع قيود على عدد الموردين للخدمة.

3 - أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على الاقتصاد المصري:

تحتل الدراسات المتخصصة في مصر على المستوى القطاعي التفصيلي أهمية نسبية متواضعة، في حين تعددت الدراسات التي تناولت المستوى القومي بوصفه إطاراً لتحليل أثر الالتزامات المحددة التي تقدمت بها مصر لتحرير تجارة الخدمات، ومن أهم هذه الدراسات:

* دراسة أثر الاتفاقية على الاقتصاد المصري، حيث تتيح فرصاً أمام الصادرات المصرية من الخدمات للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة الخدمات وتجاريتها في الدول المختلفة. فضلاً عن استفادة مصر من نقاط الاستعلام التي تنشئها الدول الأعضاء في الاتفاقية (عبدالكريم المدرس، 1994).

* تؤكد دراسة اللجنة الدائمة للتجارة في الخدمات (1994)، أن الاتفاقية ذات أثر إيجابي على الاقتصاد المصري مسوغة ذلك اعتماداً على أن الالتزامات المقدمة لم تخرج عن إطار إجراءات الإصلاح الاقتصادي. وعليه فإن الاستفادة المتوقعة من الانضمام إلى الاتفاقية تتناسب مع السياسات التي أقرت للنهوض بالاقتصاد القومي. وتتمثل أهم مزايا الانضمام في زيادة حجم الصادرات غير المنظورة، وبخاصة في الخدمات المصرفية والتأمين وقطاع الإنشاءات، بالإضافة إلى فتح المجال أمام انتقال المهنيين المصريين للخارج، والحصول على التكنولوجيا الجديدة وتسهيل الوصول لقنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة الخدمات وتجاريتها.

* الدراسة التي قام بها الاتحاد الأوروبي (European commission, 1999a) لتحليل التزامات مصر في القطاع المالي وأثرها على خصائص القطاع بهدف تحديد مدى استفادة دول الاتحاد من توريد الخدمات الأوروبية إلى مصر، وقد أظهرت هذه الدراسة أن الاقتصاد المصري يعاني ضعفاً في مؤسساته المالية وانخفاضاً في أعدادها وقلة أنواتها المالية المستخدمة. وقد رأت الدراسة أنه على الرغم من قلة الالتزامات المقدمة نسبياً فإنها تعتبر التزامات مشجعة للاستثمار الأجنبي.

* دراسة مدى توافق القوانين والتشريعات المصرية مع التزامات تحرير تجارة الخدمات، وقد خلصت اللجنة الفنية (اللجنة الخاصة المكلفة دراسة آثار اتفاق تجارة الخدمات في إطار جولة أوروغواي على الاقتصاد المصري، 1994) في

دراستها إلى أن مجموع الالتزامات المقدمة استندت إلى أحكام القوانين المطبقة حالياً مما يعني عدم ضرورة إجراء أي تغييرات أو تعديلات عليها ولا على السياسات القائمة⁽²³⁾.

* دراسة أسامة المجدوب، (1996)، التي اهتمت بإظهار العلاقة بين أشكال توريد الخدمة المسموح بها من الجانب المصري والآثار المترتبة على القطاعات الخدمية المختلفة. وخلص الباحث، بناء على العروض المقدمة، إلى:

- إمكانية استفادة - كل من قطاع نقل البضائع والركاب وقطاع الإنشاءات والمقاولات والقطاع المالي - من الخبرة والتكنولوجيا دون إتاحة الفرصة للشريك الأجنبي لفرض سيطرته على سياسة الشركات.

- تسهيل إنشاء شركات تطهير الموانئ في مصر وتصدير خدماتها.

- تدعيم الطاقة الاستيعابية في مجال السياحة وزيادة فرص التدفقات السياحية والترويج للسياحة المصرية.

(23) فعلى سبيل المثال استرشد، في مجال الخدمات المصرفية، بأحكام القانون رقم 37 لسنة 1992 بشأن تعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي واللائحة التنفيذية له في تحرير القطاع سواء فيما يتعلق بالبنوك المشتركة (نسبة مشاركة الشريك الأجنبي أو التزامه بتدريب العاملين المصريين أو أن يكون مدير البنك من المصريين بخبرة لا تقل عن عشر سنوات في العمل المصرفي)، أم إنشاء فروع البنوك الأجنبية، أم مكاتب تمثيل البنوك التجارية (عدم الجمع بين فرع البنك الأجنبي ومكتب تمثيل لنفس البنك، وقصر نشاط مكاتب التمثيل على إجراء الدراسات المتعلقة بفرص الاستثمار والعمل كحلقة وصل بين البنك الرئيسي والبنوك المراسلة في مصر). كما استرشد، بأحكام القانون رقم 10 لسنة 1981، بشأن الإشراف والرقابة على التأمين في مصر وموافقة مجلس الوزراء على السماح بإنشاء شركات أجنبية في مجال التأمين وإعادة التأمين. واسترشد بأحكام قانون رقم 95 لسنة 1992 بشأن سوق رأس المال ولائحته التنفيذية، واسترشد بأحكام القانون رقم (1) لسنة 1973 بشأن المنشآت الفندقية والسياحية وقانون رقم (38) لسنة 1977 بشأن تنظيم الشركات السياحية، وخدمات النقل البحري على أساس قانون الاستثمار 230 لسنة 1989، وقانون الاستثمار لخدمات الإنشاءات والاستثمارات الهندسية. بالإضافة لما سبق فقد روعي أن تكون الالتزامات متمشية مع قانون العمل رقم 137 لسنة 1981 على ألا تزيد نسبة العمالة الأجنبية في أية منشأة في مصر مهما تعددت فروعها على 10% من إجمالي العاملين والحصول على ترخيص، قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 بشأن نسبة العمالة الأجنبية (10%) ومجموع ما يتقاضاه الأجانب لا يزيد على 25% من إجمالي الأجور والمرتبات وقانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989 من حيث شروط الترخيص وموافقة هيئة الاستثمار وكيفية تحويل أرباح الشركات ومرتببات الأجانب للخارج وأحكام إعادة تصدير رؤوس الأموال المستثمرة وأحكام العمل بالمناطق الحرة وقانون رقم 56 لسنة 1988 بشأن ملك غير المصريين للعقارات والأراضي والحصول على ترخيص من هيئة الاستثمار أو البنك المركزي أو المجالس المحلية.

احتمال تعرض القطاع المصرفي، نتيجة لانخفاض مستوى تقدمه⁽²⁴⁾، إلى آثار سلبية ممثلة في تحويل المدخرات والودائع من البنوك الوطنية إلى البنوك الأجنبية.

وقد أضاف الباحث أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي شرعت مصر في تطبيقه منذ عام 1990 يؤدي إلى تسهيل إمكانية وفاء مصر بالتزاماتها في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية فضلاً عما يوفره الإصلاح الاقتصادي من موارد ودعائم للبنية الأساسية تزيد من قدرة مصر على المشاركة في المكاسب المتوقعة من الطفرة التي سيشهدها الاقتصاد العالمي بعد استكمال تحرير التجارة.

نخلص مما سبق إلى أن الالتزامات المحددة التي قدمتها مصر لفتح أسواقها المحلية أمام موردي الخدمات الأجانب كانت محدودة نسبياً⁽²⁵⁾ سواء من حيث الشمولية القطاعية من ناحية (حيث تضمنت أربع قطاعات فقط، هي الخدمات المالية وخدمات السياحة والسفر وخدمات النقل البحري وخدمات الإنشاءات والاستشارات الهندسية)، أم من حيث أشكال توريد هذه الخدمات من ناحية أخرى (فقد تركزت في منح حق الوجود التجاري للموردين الأجانب، وبخاصة في صورة مشاركة رأس المال الأجنبي، والسماح بإقامة الأشخاص المنتسبين إلى الشركات الأجنبية المصدرة لهذه الخدمات).

ومن الجدير بالذكر أنه كان لمصر القدرة، من ناحية، على زيادة درجة الشمولية القطاعية بإضافة عديد من القطاعات الأخرى في جداول التزاماتها (مثل الخدمات المهنية في المحاسبة والمراجعة، والاستشارات الهندسية، وخدمات الاتصال ذات القيمة المضافة والخدمات الصحية والبيئية)، كما كان لها القدرة، من ناحية أخرى، على تحقيق تعددية أوسع لأشكال توريد الخدمات، غير أنها فضلت تأجيل تقديم أي التزامات بهذا الشأن لاستخدامها مستقبلاً كأوراق تفاوضية. وذلك يدل على محاولة مصر الحفاظ على الوضع الراهن لسياساتها الخدمية دون إضافة أي قيود جديدة على التحرير أو إجراء أي تغييرات من شأنها زيادة مستواه.

(24) تقدم البنوك المصرية نحو 40 خدمة مختلفة، بينما تقدم البنوك العالمية ما يزيد على 360 خدمة للعميل، وتبلغ أصول أكبر بنك في العالم نحو 427 مليار دولار، ولا تتعدى أصول أربعة البنوك المصرية الكبرى مجتمعة 24,8 مليار دولار (البنك الأهلي وبنك مصر والبنك العربي الدولي وبنك الإسكندرية).

(25) أشار «ليكارا» إلى أن التزامات مصر في تحرير الخدمات جاءت في حدود دنيا (Licara, 1997).

وتعكس هذه النتيجة أن مصر لم تتح الفرصة كاملة لتفعيل ديناميكيته المحلية وزيادة التزاماتها لتسريع الإصلاح في القطاع الخدمي وتعجيل التنمية الاقتصادية لتحقيق استفادة أكبر من الاتفاقية.

ولكي تتمكن مصر من تعظيم استفادتها من المفاوضات المستقبلية لتحرير الخدمات سواء على مستوى تحسين قدرتها التنافسية في القطاع الخدمي في الأسواق العالمية أم على مستوى تعظيم استفادتها من موردي الخدمات داخل أراضيها، فإنه يتعين عليها، من ناحية، المضي قدماً في تنمية قطاعها الخدمي في إطار إصلاح وتحرير اقتصادي واجتماعي وتكنولوجي قومي يتسم بكفاءة في تخصيص الموارد، كما يتعين عليها من ناحية أخرى، جدولة تحرير الخدمات والقيام بتصميم برنامج شامل للاستعداد للجولات المقبلة يستند إلى مجموعة من الدراسات المتخصصة، التي يكون من شأنها:

- تحليل مجموعة الآثار الحالية والمستقبلية من تحرير تجارة الخدمات على مستوى القطاعات الخدمية.

- كيفية الاستفادة من الديناميكية المحلية.

- تفعيل دور الموقف العربي والمصري في المفاوضات.

المصادر:

- أسامة المجدوب (1996). الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (1997). قطاع الخدمات: سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات، الجات وانعكاساتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (1994). تقرير اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقات الجات على الاقتصادات العربية. القاهرة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية.
- أمينة عز الدين عبدالله (1992). تحرير تجارة الخدمات وموقف الدول النامية. القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: مؤتمر تحرير الاقتصاد المصري واندماجه في السوق العالمي.
- جاسم المناعي (1999). قوانين منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المصرفي الخليجي. الدوحة، غرفة تجارة وصناعة قطر: ندوة الاقتصاد القطري في ظل منظمة التجارة العالمية، 20-21 فبراير 1999.
- جلال عبدالفتاح قطب (1999). الآثار الاقتصادية للعلومة على الدول النامية. السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية. جامعة الملك سعود، 3(2).
- جمال الدين زروق (1998). واقع السياسات التجارية وأفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1(1).
- زوليخة الناصري (1995). استراتيجيات التأمين العربي في التعامل مع الجات. مجلة الرائد. شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، دمشق، 46 (1).
- سامي عفيفي حاتم (1993). التجارة الدولية في الخدمات. القاهرة، جامعة حلوان: مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية.
- عبدالكريم المدرس (1994). الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات) وآثارها الاقتصادية. مجلة شؤون عربية. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 80.
- اللجنة الخاصة المكلفة دراسة آثار اتفاق تجارة الخدمات في إطار جولة أوروغواي على الاقتصاد المصري (1994). آثار اتفاقية التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المصرفي الخليجي. الدوحة، غرفة تجارة وصناعة قطر: ندوة الاقتصاد القطري في ظل منظمة التجارة العالمية، 20-21 فبراير 1999.
- اللجنة الدائمة للتجارة في الخدمات (1994). اتفاق التجارة الدولية في الخدمات. القاهرة: اللجنة القومية لمتابعة جولة أوروغواي.
- معتصم سليمان (1995). أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) على الأسواق المالية العربية: أسواق رأس المال العربية الفرص والتحديات. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
- مكتب التمثيل التجاري (1993). الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. القاهرة: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

- يسري علي مصطفى (1998). انعكاسات الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على أسواق رأس المال العربية. تونس، مؤتمر اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربي، 8-10 يوليو.
- Borenzstein, E., Grigorio, J.D., & Lee, J.W. (1998). *How does foreign direct investment affect economic growth?*. Washington DC: IMF Working Paper.
- Braga, C.A.P. (1996). Impact de la mondialisation des Services sur les pays en developpement. *Finance et Developpment*, Mars.
- Calikan, N., & Sharer, R. (1997). *IMF and WTO sign cooperation agreement*. Washington : IMF Survey. .
- Caprio, G., & Klingebiel, D. (1993). *Dealing with bank insolvencies: Cross country experience*. Washington : World Bank.
- Claessens, S., & Demircuc - Kunt, A.H. (1998). *How does foreign entry affect the domestic banking market*. Washington : World Bank.
- Claessens, S., & Glaessner, T. (1997). *Internationalization of financial services in Asia*. Washington: World Bank Working Paper, N 1911.
- Collier, P., & Gunning, J.W. (1992). Aid and exchange rate adjustment in African trade liberalization. *Economic Journal*, 2.
- Croome, J. (1998). *The present outlook for trade negotiations in the world trade organization*. Washington : World Bank Policy Research Working Paper, 1992.
- Deblock, C., & Brunelle, D. (1998). *Globalisation et nouveaux cadres normatifs: Le cas de l'accord multilateral sur l'investissement*. Montreal : Universite Du Quebec, Cahier De Recherche , Groupe De Recherche Sur L'integration Continentale, 98(2).
- Demiguc-Kunt, A., & Detragiache, E. (1998). *Financial liberalization and financial fragility*. Washington : World Bank, Development Research Group.
- Dobson, W., & Jacquet, P. (1998). *Financial services liberalization in the WTO*. USA : Institute For International Economics.
- Easterly, W., & Islam, R., & Stiglitz, J.E. (1999). *Shaken and stirred: Volatility and macroeconomic paradigms for rich and poor countries*. Washington : World Bank.
- European Commission (1998). *European services industry unites in favor of ambitious world - Wide trade Liberalization*. Brussels, October
- European Commission (1999 a). *Egypt: General features of trade policy, Market access spectra; and trade barriers database*. Brussels.
- European Commission (1999 b). *Transport services*. Brussels.
- European Commission (1999 c). *GATS 2000 and air transport services*. Brussels: Air Transport and GATS 2000 Seminar, 20 April.
- European Commission (1999 d). *GATS 2000: Domestic regulation and mobility of personnel*. Brussels: Issues Paper, October

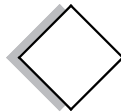
- European Commission (1999 e). *GATS 2000: From monopolies to liberalization*. Brussels : Issues Paper, October.
- Finger , J.M., & Shuler, P. (1999) . *Implementation of Uruguay round commitments: The development challenge*. Geneva : WTO Secretariat, The WTO/ World Bank Conference on Developing Countries in a Millennium Round, 20-21 September.
- Francois, J.F., & Schknecht, L (1999). Trade in financial services: Procompetitive effects and growth performance. *Journal of Economic Literature*, April.
- GATT Secretariat (1994 a). *The final act of the Uruguay round: A summary*. Geneva.
- GATT Secretariat (1994 b). *The legal texts, The results of the Uruguay round of multilateral trade negotiations*. Geneva.
- Gunther , J. (1999). *Implications of The GATS for the air transport sector*. International Civil Aviation Organization.
- Hoekman, B., & Braga, P. (1997) . Protection and trade in services: A survey. *Open Economies Review*, 8.
- International Monetary fund (1998). Manual on statistics of international trade in services: Status report. Washington: Statistics Department, Eleventh Meeting Of The IMF Committee on Balance of Payment Statistics, October 21-23.
- International Monetary Fund (1999). *World economic outlook*. Wahsington, Oct.
- King , R.G.,& Levine, R. (1993). Finance, entrepreneurship and growth: Theory and evidence. *Journal of Monetary Economics*, XXXII.
- Kono , M., Schuknecht, L. (1998). *Financial services trade, Capital flows, and financial stability*. Geneva : WTO Staff Working Paper, Economic Research and Analysis Division. 8-12, Nov.
- Kono, M., & Low, P. Luanga, M., Mattoo, A., Oshilawa, M., Schuknecht, L. (1997). *Opening markets in financial services and the role of the Gats*. Geneva: WTO Special Studies.
- Levine, R. (1997). Financial development and economic growth: Views and agenda. *Journal of Economic Literature*, 35.
- Licara,J. (1997). *Economic reform in Egypt in a changing global economy*. Paris: OECD Technical Papers, N129.
- Low , P., & Mattoo, A. (1998). *Reform in basic telecommunications: The Asian experience*. Geneva : WTO Staff Working Paper, Economic Research and Analysis Division, Feb.
- Manuel OCDE/Eurostat sur le secteur des beins et services \Environnmentaux (1998). Paris: OECD.
- Mark, J., & Helleiner, G. (1998). *Trade in services: Negotiating concerns of the developing countries*. Ottawa : The North South Institute.

- Mattoo, A. (1998). *Financial services and the WTO: Liberalization in the developing and transition economies*. Geneva : WTO Staff Working Paper.
- Mattoo, A. (1999a). *Financial services and the world trade organization: Liberalization commitments of the developing and transition economies*. Washington : World Bank Working Papers.
- Mattoo, A. (1999b). *Developing countries in the new round of GATS negotiations: From a defensive to a pro-active role*. Geneva : WTO Secretariat. The WTO/ World Bank Conference on Developing Countries in a Millennium Round, 20-21 September.
- Michalopoulos, C. (1998). *The participation of the developing countries in the WTO*. Washington: World Bank Working Papers.
- OECD. (1998). *Pour. L'ouverture des marches: Les avantages de la liberalisation de echanges et de l'investissement*. Paris: Policy Brief.
- Organisation mondiale du commerce (1999) *Accord de LiOMC sur les services financiers*. Geneve, Mars.
- Otsubo, S. (1996). Globalization: Anew role for developing countries. *Journal of World Trade*, 4 (30).
- Schmid, A. (1997). *Libre echange: Refutation des arguments protectionniste*. Paris: OECD.
- Seck, L. (1998). *Les implications de l'AGCS pour le et les pays Islamiques de L'Afrique de L'Ouest*. Senegal: Centre International Du Commerce Exteriur Du Senegal.
- Secretarial de L'organisation mondiale du commerce. (1998). *Un commerce ouvert sur L'Avenir*. Geneve.
- Slaughter, M.J., & Swagel, P.(1997). *Does globalization lower wages and export jobs*. Washington: IMF Economic Issues, 11.
- Stiglitz, J.E. (1998). *Towards a new paradigm for development: Strategies, policies, and processes*. Geneva: UNCTAD, October.
- Stiglitz, J.E. (1999). Two principles for the next round, or, how to bring developing countries in from cold. Geneva: WTO Secretariat. The WTO/World Bank Conference on Developing Countries in a Millennium Round, 20-21 September.
- Tuthill, L. (1998). *GATS Negotiations and future telecom services*. Geneva: WTO.
- US Council for international business (1998). *GATS financial services agreement*.
- Usman, M. (1999). *Implications of the GATS and indonesia's experience*. Indonesian Ministry of Finance.
- Vogel, S.K. (1996). International games with national rules: Competition for comparative regulatory advantage in telecommunications and financial services. US: Berkley Roundtable on international economy (BRIE). Working Paper 88.

- Whalley, J. (1995). Developing countries and system strengthening in the Uruguay round. Washington DC: World Bank Conference: The Uruguay Round and DVC's Economics.
- Wiemann, J. (1998) Les pays en developpement au sein de L'OMC. *Developpement Et Cooperation*, No. 4, Juillet-Aout.
- World Bank (1999). *World development report 1999/2000: Entering the 21 st century*.
- World trade organization (1997). *Guide to reading the GATS schedules of specific commitments and the lists of article II (MFN) exemptions*. Geneva.
- World trade organization (1999a). *The international services economy*. Geneva, Jan.
- World trade organization (1999b). *GATS: Overview, scope and definition*. Geneva, jan.
- World trade organization (1999c). *GATS: Post Marrakech developments*, Geneva, Feb.
- WTO Secretariat. (1995). *The result of the WTO*, Kuwait: The annual joint seminar (The Seventh): The Uruguay round and the Arab countries. The Arab fund for economic and social development- the Arab monetary fund- The international monetary fund. The World Bank, 17-18 January.
- WTO Secretariat. (1998a). *Maritime transport services*. Geneva, November.
- WTO Secretariat (1998b). *Services sectoral classification list*. Geneva: Document MTN. GNS/W/120.
- WTO Secretariat (1998c). *Telecommunication services*. Geneva, Dec.
- Yaman, Y. (1999). *The implications of the GATS on Turkey and Central Asian Islamic countries*. Istanbul: Secretariat of Treasury - Turkey, Mars.
- Zarrouk, J. (1995) *Policy implications of the Uruguay round result for the Arab countries*, Kuwait: The annual joint seminar (The Seventh) The Uruguay round and the Arab countries, the Arab fund for Economic and social development- the Arab monetary fund- the international monetary fund. The World Bank, 17-18 January.

مقدم في: يوليو 2001

أجيز في مارس 2002



الملاحق

جدول 1: أهم المصدريين والمستوردين للخدمات في الدول المتقدمة 1996
القيمة بالمليار دولار والنسبة من إجمالي العالم

الواردات				الصادرات			
النسبة	القيمة	المستورد	الترتيب	النسبة	القيمة	المصدر	الترتيب
11,4	152,8	الولايات المتحدة	1	17,3	234,7	الولايات المتحدة	1
9,6	130,0	اليابان	2	6,6	88,9	فرنسا	2
9,6	128,1	ألمانيا	3	6,2	84,6	ألمانيا	3
5,4	72,1	فرنسا	4	5,9	79,4	إنجلترا	4
5,1	68,2	بريطانيا	5	5,2	69,9	إيطاليا	5
5,0	67,5	إيطاليا	6	5,0	67,7	اليابان	6
3,4	45,7	النرويج	7	3,6	49,2	النرويج	7
2,7	35,8	كندا	8	3,3	44,4	إسبانيا	8
2,5	33,8	بلجيكا	9	2,7	36,3	بلجيكا	9
1,8	24,4	إسبانيا	10	2,1	28,5	كندا	10

المصدر: World Bank, World Development Report, 1998.

جدول 2: أهم المصدريين والمستوردين للخدمات في الدول النامية 1996
القيمة بالمليار دولار والنسبة من إجمالي العالم

الواردات				الصادرات			
النسبة	القيمة	المستورد	الترتيب	النسبة	القيمة	المصدر	الترتيب
2,4	32,2	كوريا	1	2,2	30,0	سنغافورة	1
1,7	22,6	الصين	2	1,9	26,8	كوريا	2
1,6	22,0	السعودية	3	1,5	20,6	الصين	3
1,5	19,6	تايلاند	4	1,3	17,0	تايلاند	4
1,4	18,7	سنغافورة	5	1,0	13,1	تركيا	5
1,4	18,6	روسيا	6	0,9	12,2	روسيا	6
1,1	14,4	ماليزيا	7	0,8	11,3	ماليزيا	7
1,0	13,6	البرازيل	8	0,8	10,9	المكسيك	8
1,0	13,5	إندونيسيا	9	0,8	10,6	مصر	9
0,8	10,8	المكسيك	10	0,7	10,1	الهند	10

المصدر: World Bank, World Development Report, 1998.

جدول 3: الناتج المحلي للقطاع الخدمي في مصر بالأسعار الجارية عامي 1997 و2000
(بالمليون دولار)

النسبة المئوية		القيمة		القطاع
2000	1997	2000	1997	
2,9	3,2	1299	1132	التجارة والمطاعم والفنادق
18,1	18,8	8083	6709	النقل والمواصلات والتخزين
44,5	42,2	19866	15084	التمويل والتأمين والمصارف
3,9	3,6	1731	1293	الإسكان والمرافق
15,4	15,6	6868	5587	الخدمات الحكومية
15,1	16,7	6729	5954	الخدمات الأخرى
100	100	44576	35759	مجموع قطاع الخدمات

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1998-2001

جدول 4: صافي ميزان الخدمات والدخل والميزان الكلي للمدفوعات في مصر
من 1991-2000

(بالمليون دولار)

السنة	ميزان الخدمات	الميزان الكلي للمدفوعات
1991	2979	4804,8
1992	4048	5236,8
1993	3389,6	2519,6
1994	2342,4	1143,2
1995	2664,4	409,9
1996	4493,5	998,3
1997	3863,2	1192,3
1998	2772,1	535,4-
1999	3938,4	4027,4-
2000	3323,8	1306,6-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1998.

جدول 5: الصادرات والواردات الخدمية ونسبتها من إجمالي الصادرات والواردات الخدمية في مصر لعام 2000/2001 (بالمليون دولار)

	الصادرات	الواردات	% من إجمالي الصادرات الخدمية	% من إجمالي الواردات الخدمية
النقل	2704,3	428,7	23,1	7
السياحة	4316,9	1053,7	36,9	17,2
دخل من الاستثمار	1849,6	778,1	15,8	12,7
خدمات أخرى	2825,6	3857,5	24,2	63,1
المجموع	11696,4	6118	100	100

المصدر: البنك المركزي المصري، 2002.

جدول 6: عدد الأنشطة الخدمية الواردة في جدول الالتزامات من جانب الدول الأعضاء المشتركين في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عام 1995

عدد الأنشطة	الدول الأعضاء المشتركة
أكثر من 100	النمسا - الاتحاد الأوروبي - اليابان - سويسرا - الولايات المتحدة
80-100	أستراليا - كندا - الجمهورية التشيكية - المجر - أيسلندا - النرويج - الجمهورية السلوفاكية - السويد
71-80	فنلندا - هونج كونج - جمهورية كوريا - ليختنشتاين - نيوزيلندا - جنوب أفريقيا - تايلاند - تركيا
61-70	جمهورية الدومينيكان - ماليزيا - المكسيك
51-60	الأرجنتين - بولندا - سنغافورة - فنزويلا
41-50	البرازيل - كولومبيا - إسرائيل - الكويت - المغرب - نيكاراغوا - الفلبين - رومانيا
31-40	شيلي - كوبا - باكستان - غانا - الهند - جامايكا
21-30	أوروبا - برونائي - دار السلام - مصر - السلفادور - كينيا - ملاو - جزر الأنتيل الهولندية - نيجيريا - بيرو - السنغال - أوروغواي
11-20	انتيغوا وباربودا - بنين - كوستاريكا - ساحل العاج - الجابون - جواتيمالا - جويانا - هندوراس - جزر موريسشوس - موزمبيق - ترينداد وتوباغو - تونس - زامبيا - زيمبابوي

تابع / جدول 6: عدد الأنشطة الخدمية الواردة في جدول الالتزامات من جانب الدول الأعضاء المشتركين في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عام 1995

عدد الأنشطة	الدول الأعضاء المشتركة
10-1	الجزائر - البحرين - بنجلاديش - بربادوس - بليز - بوليفيا - بوركينا فاسو - الكامرون - الكونجو - قبرص - دومينيكان - فيدجي - جرينادا - إندونيسيا - مدغشقر - مالطة - ميانمار - ناميبيا - كاليدونيا الجديدة - النيجر - سانت لوسيا - سيرلانكا - سان فانسون وجرينادين - سورينام - سوازيلاند - تنزانيا - أوغندا

المصدر: The Secretariat of the WTO, "The Results of The WE, The Annual Joint Seminar (The Seventh) "The Uruguay Round and The Arab Countries". The Arab Fund for Economic and Social Development, The Arab Monetary Fund, The International Monetary Fund, The World Bank, Kuwait, 17-18 January 1995, p.13.

جدول 7: الأنشطة الخدمية التي قدمت مصر التزامات محددة بتحريرها

قطاع الخدمات المالية	الأنشطة
1 - الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية	قبول الودائع - الإقراض بجميع أنواعه - التأجير التمويلي - جميع خدمات الدفع وتحويل الأموال - الضمانات والتعهدات - الاتجار لحساب الذات أو لحساب العملاء - المشاركة في إصدار جميع أنواع الأوراق المالية - السمسرة المالية - إدارة الأصول ومحافظة الأوراق المالية - خدمات التسويات والمقاصة - خدمات الاستشارة المالية - خدمة تسويق القطاع المالي.
2 - خدمات التأمين	خدمات التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث والتأمين الصحي - خدمات التأمين بخلاف التأمين على الحياة - إعادة التأمين - خدمات تابعة لخدمات التأمين.
خدمات السياحة والخدمات المتصلة بالسفر	الفنادق والمطاعم - خدمات وكالات السفر والجولات السياحية - خدمات الإرشاد السياحي - خدمات أخرى
خدمات النقل البحري	خدمات نقل الركاب - خدمات نقل البضائع - خدمات داعمة للنقل البحري.
خدمات التشييد والخدمات الهندسية	خدمات التشييد العامة في الهندسة المدنية - أعمال التركيب والتجميع - خدمات أخرى.

المصدر: جداول الالتزامات المحددة لمصر - منظمة التجارة العالمية، جنيف، 1999.

